الأمم المتحدة

A/C.5/63/SR.30

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

Distr.: General
22 May 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برودي ..... (هنغاريا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكليرغ

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-25491 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/5 (المجلد الخامس)، و A/63/266، و A/63/477، و A/63/582، و A/63/736)

١ - **السيد ألدرستين** (الأمين العام المساعد المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر): قال، وهو يقدم التقرير المرحلي السنوي السادس للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/477)، المرفق بعرض شرائح محوسب، إن تنفيذ المخطط يسير حسب الجدول الزمني وسوف يستكمل بحلول منتصف عام ٢٠١٣، وذلك يتسق مع المواعيد الزمنية الواردة في التقرير المرحلي السنوي الخامس. وسوف يتطلب تجديد مباني الأمانة العامة والمؤتمرات والجمعية العامة إعادة النقل المؤقت للعديد من الإدارات والمكاتب إلى أماكن إيواء مؤقتة في الموقع أو خارجه. وعقب احتفال لوضع حجر الأساس جرى في أيار/مايو ٢٠٠٨، يسير تشييد مبنى المرج الشمالي المؤقت على قدم وساق - وهو الأول في أماكن الإيواء المؤقتة في الموقع -، ومع إنجاز الهيكل الفولاذي للمبنى، ووضع الأساسات الخرسانية والقشرة المعدنية عما قريب، سوف تبدأ الأعمال الداخلية بعد ذلك. وفور الانتهاء من تشييد المبنى المؤقت، في خريف ٢٠٠٩، سوف يؤوي هذا المبنى في بادئ الأمر مرافق المؤتمرات ويضطلع فيما بعد بوظائف مبنى الجمعية العامة، ويوفر كذلك حيزاً مكتبياً للأمين العام وغير ذلك من الوظائف الهامة. وسوف يؤوي الطابق الأول من هذا المبنى قاعات المؤتمرات الكبيرة، وبعض غرف الاجتماعات الصغيرة، وصالة الوفود، والمساحة المخصصة للصحافة؛ وسوف يتضمن الطابق الثاني غرف اجتماعات متوسطة وصغيرة الحجم، ومكاتب اللجنة الاستشارية مع غرفة للاجتماعات، ومكاتب رئيس الجمعية العامة، والمقهى النمساوي المؤقت، وأرضيات الصالات، ومساحة لمكاتب الأمن، وغيرها من الوظائف المطلوب بقاؤها في المجمع؛ في حين سيشغل الطابق الثالث الأمين العام ومكتبه التنفيذي. وسوف ينتقل الأمين العام وفريق عمله المقرَّب ووظائف مبنى المؤتمرات إلى المبنى المؤقت بعد المناقشة العامة في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

٢ - ومضى يقول إن مدخل المركبات في الجادة الأولى سيقسم، خلال عملية تجديد مبنيي الأمانة العامة والمؤتمرات، بحيث يفصل دخول مندوبي الدول الأعضاء عن ورشة البناء. وسيظل الملحق الجنوبي، بما فيه كافتريا الموظفين، يعمل، مع تقسيم المطاعم من أجل إنشاء مساحات مستقلة للموظفين والمندوبين. وبالإضافة إلى مبنى المرج الشمالي المؤقت، ستخصص المساحة الحالية في الطوابق السفلية للمجمع من أجل توفير أماكن إيواء مؤقتة للمكاتب وغيرها من الوظائف، بما فيها التخزين المؤقت. وسوف ينتقل مركز البيانات الرئيسي من مبنى الأمانة العامة إلى الطابق السفلي الثاني تحت المرج الشمالي، ابتداءً من أواخر خريف ٢٠٠٩؛ وفي حين ستحدث بعض أعمال الهدم في الأمانة العامة عام ٢٠٠٩، فإن هذه الأعمال بمعظمها ستجري بعد الانتهاء من نقل البيانات.

٣ - وأردف قائلا إنه في ما يتعلق بأماكن الإيواء المؤقتة خارج الموقع، سوف يستقر أغلب الموظفين المنتقلين من الأمانة العامة في الأماكن المستأجرة حديثاً أو المستأجرة أصلاً في الجوار. وبالإضافة إلى عقدي الإيجار الجديدين - لمبنى ألبانو الكائن في شارع East 46 ومبنى مصرف اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفيدرالي في مدينة لونغ آيلند - اللذين نوقشا في التقرير المرحلي السنوي الخامس (A/62/364)،

جرى توقيع عقد إيجار ثالث لـ ١٤ طابقاً في المبنى الكائن في 380 Madison Avenue بعد الموافقة على الاستراتيجية المعجلة. وقد استكملت خطة النقل التي تحدد المواقع الملائمة لجميع الإدارات خلال فترة التجديد بعد إجراء المفاوضات، وأرشدت هذه الخطة تصميم أماكن الإيواء المؤقتة التي يجري تجهيزها حالياً. وأما الحيز الإضافي الذي تحتاج إليه بعض الإدارات نتيجةً لاستمرار النمو في الأشهر الأربعة عشر منذ الموافقة على الاستراتيجية المعجلة فقد جرى تمويله من خلال دائرة إدارة المرافق، التي تعمل عن كثب مع الفريق المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر من أجل كفالة الاستخدام الأفضل للحيز تلبية للحاجات الاستئجارية المعقدة للمنظمة. وسوف ينتقل ما مجموعه ١ ٨٧١ موظفاً إلى 380 Madison Avenue، و ٦٦٧ موظفاً إلى مبنى ألبانو، و ٢٢٣ موظفاً إلى ثلاثة طوابق في مبنى مصرف اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفيدرالي. ويجري حالياً البحث في إمكانية استخدام الطابق الرابع المستأجر في مبنى مصرف اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفيدرالي، الذي كان معداً في الأصل ليكون مركزاً ثانوياً للبيانات. كما ستنقل خدمات الموظفين والمندوبين، بما فيها قاعات النوادي وقاعات الدرس والدائرة الطبية، إلى المواقع الملائمة في مباني أماكن الإيواء المؤقتة.

٤ - وأضاف قائلا إنه بما أن وظيفة المؤتمرات ستنتقل تدريجياً من مبنى المؤتمرات إلى مبنى المرج الشمالي المؤقت، اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، فسيبدأ تجديد قاعات المؤتمرات ٤، و ٥، و ٦، المعدة لاستضافة مجلس الأمن مؤقتاً. وفور انتقال جميع وظائف المؤتمرات، بحلول مطلع عام ٢٠١٠، سوف يبدأ التجديد الكامل لمبنى المؤتمرات. وعند انتهاء تجديد هذا المبنى في أواخر عام ٢٠١١، ستعود وظائفه إلى حالتها الأصلية، ويعاد تشكيل مبنى المرج الشمالي المؤقت من أجل استضافة وظائف الجمعية العامة، ثم يبدأ تجديد مبنى الجمعية العامة.

٥ - ومضى يقول إنه في حين انتقل بعض موظفي الأمانة العامة بالفعل، ومن ضمنهم موظفو المكتبة إلى مبنى ديلي نيوز، وموظفو مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر من مبنى ديلي نيوز إلى مبنى مكتبة داغ همرشولد، ستجري معظم الانتقالات - انتقال الموظفين والملفات والخدمات التجارية والصحافة والوظائف الأخرى - بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠٠٩، أي في الفترة التي يتسبب ذلك فيها بأقل إخلال ممكن في عمل المنظمة. ووفقاً لجدول الانتقال الزمني الذي وزع على جميع الإدارات والمكاتب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سوف تنقل معظم المكاتب في فترة عطلة نهاية الأسبوع، للحد من الإخلال بالعمل، إذ من المتوقع أن يُنقل نحو ٤٠٠ إلى ٥٠٠ محطة عمل في نهاية كل أسبوع.

٦ - واسترسل قائلا إن مما يدعو للاعتزاز مستوى التصميم الهندسي المستدام الذي أدرج في المشروع، فأسهم في تحقيق هدف ''خضرنة الأمم المتحدة''. وسوف يشهد الأداء البيئي في مجمع المقر تحسناً كبيراً لدى الانتهاء من مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر. ومن المتوقع، بصفة خاصة، أن ينخفض استهلاك الطاقة بنسبة ٤٤ في المائة بالمقارنة مع الظروف الحالية، وهو تحسن يزيد على نسبة الـ ٤٠ في المائة التي أُبلغ عنها سابقاً، من خلال تنفيذ مبادرات التصميم في عدد من المجالات الرئيسية. أولاً، سيتم تحسين جدران المبنى، بهدف الحد من تسرب الطاقة، وذلك بالاستعاضة عن الجدار الساتر الحالي المزجج بطبقة واحدة بجدار ساتر ثنائي الألواح الزجاجية وعالي الأداء، وستائر داخلية آلية لضبط الحرارة المكتسبة وتعظيم استخدام الضوء الطبيعي، وكذلك باتخاذ تدابير عزل جديدة وغيرها من التدابير الرامية إلى الاقتصاد في الطاقة على السطوح والجدران الخارجية من أجل الحد من نقل الحرارة صيفاً وشتاءً على حد سواء. ومع عملية الانتقاء الصارمة لمصنِّع الجدران الساترة، التي سوف تستكمل قريباً من خلال مدير البناء

الحالي، شركة سكانسكا، تبدو الظروف ملائمة لشراء هذه الجدران ضمن الميزانية. ثانياً، سيتم تحسين نظام التدفئة والتهوية والتكييف، وينطوي ذلك على الاستعاضة عن نظام التوزيع الحالي بنظام توزيع جديد لمزيج من الهواء والماء؛ وإنشاء نظام آلي جديد لإدارة المبنى باستخدام تكنولوجيا مركزية محوسبة؛ والاستعاضة عن المبردات المنخفضة الكفاءة التي تعمل بالبخار بمبردات كهربائية ذات كفاءة أعلى، للحصول على مبردات جديدة فيها مزيج فائق الكفاءة من المبردات الكهربائية الجديدة والمبردات الحالية التي تعمل بالبخار، وسيؤدي ذلك إلى وفورات في تكاليف التشغيل ويخفض من بصمة الكربون للمنظمة على مدى عقود عديدة. ثالثاً، سيتم تحسين نظم الإنارة بالاستعاضة عن جميع تجهيزات الإنارة بمصابيح ذات كفاءة عالية؛ ووضع أجهزة استشعار تطفئ المصابيح تلقائياً إذا لم يكن المكان مأهولاً؛ واستعمال نظام جديد لحصاد ضوء النهار، يتحكم آلياً بمستويات الضوء الاصطناعية استجابة لمستويات الضوء الطبيعي.

٧ - وواصل يقول إنه في حال سمحت الميزانية، سوف ينظر في مشروعين إيضاحيين على الأقل. فإلى جانب الخطط الرامية إلى وضع خلايا فولطاضوئية على سطح المكتبة، يجري إعداد تصميمات فلطاضوئية متكاملة أشمل لبرج الجدار الساتر في الأمانة العامة. وسوف يشكل الانتهاء من تركيب هذه المنشآت، التي تكمل سقف الألواح الشمسية المدرجة بالفعل في إطار الميزانية، وتستلزم جهة مانحة في إطار سياسة التبرعات، تعبيراً جلياً وقويا إلى حد كبير عن التزام الأمم المتحدة بتوليد الطاقة البديلة. ويجري أيضاً النظر في مشروع نموذج إيضاحي محتمل لاستخدام طاقة الرياح وتدابير مستدامة أخرى.

٨ - وقال إنه نظرا لأن أحد الأهداف الهامة في المخطط العام لتجديد مباني المقر يتمثل في تحسين الظروف الأمنية داخل المجمع، سوف يجري تحديث جميع نظم الأمن والسلامة وهياكلهما الأساسية إلى حد كبير. وقد عمل مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر عن كثب مع إدارة السلامة والأمن، التي كانت على اتصال منتظم مع البلد المضيف بشأن جميع الجوانب المتعلقة بأمن المباني. واتفق كل من الأمم المتحدة والبلد المضيف اتفاقاً كاملاً على المعايير الأمنية التي تنطبق على المخطط العام لتجديد مباني المقر. ومن جملة الأمور التي سوف تشملها التحسينات الأمنية تحصين المباني وتغيير أنماط تنقل المركبات في الطوابق السفلية. وسوف يسفر المخطط العام أيضاً عن تغييرات في استخدام شاحنات التسليم لممر الخدمات، بغرض إزالة جميع الشاحنات من تحت الأجزاء المشغولة في المجمع، لدواعٍ أمنية أساساً. ولتحقيق هذا الهدف، تجري مناقشات مع البلد المضيف والمدينة بشأن الخطط الرامية إلى تشييد منصة تحميل جديدة في الطرف الشمالي من ممر الخدمات.

٩ - وأضاف إنه نظرا لوجود ضرورة أمنية بإلغاء وقوف السيارات تحت مبنى الجمعية العامة، سوف يُلغى استعمال نحو ٣٥٠ مكاناً لوقوف السيارات. وسوف يعاد استخدام هذا الحيز استخداماً أمثل لأغراض النظم الآلية والتخزين والأغراض الإدارية الأخرى. كما سيستدعي المخطط العام إغلاقاً للمرائب خلال السنوات الخمس المقبلة؛ وسوف تتغير المساحات المحددة حسب شروط البناء ولكن هذه الأنشطة سوف تخضع للتنسيق للتخفيف من أثر ذلك. وقد جرى الاتصال بالدول الأعضاء بشأن الاستراتيجية الطويلة الأجل بالنسبة للمساحات المخصصة لوقوف المركبات وطلب إليها التعاون في هذا المجال؛ كما جرى الاتصال بالموظفين وتحدَّد استخدامهم للمرآب قدر الإمكان. وسوف يواصل مكتب المخطط العام العمل مع جميع الأطراف من أجل إيجاد الحلول المثلى التي توازن بين حاجات الدول الأعضاء والموظفين قدر المستطاع.

١٠ - وأردف قائلا إن الجهة التي تدير الإنشاءات، شركة سكانسكا، مسؤولة عن منح جميع العقود من الباطن، في إطار عملية تشرف عليها شعبة المشتريات ومكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر. وقد وافقت الأمم المتحدة تحديداً على عملية الإجازة المسبقة التي منحتها سكانسكا للمتعاقدين من الباطن، ووافقت على جميع قوائم العطاءات، وحضرت جميع جلسات فتح المظاريف المتعلقة بتقديم العطاءات، ووافقت على منح جميع العقود من الباطن. ومن أجل زيادة فرص الشراء للبائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، جرى الإبلاغ عن فرص الشراء على نطاق واسع بجميع الوسائل المناسبة، ومن ضمنها الإعلان على موقع سكانسكا الشبكي؛ والتوعية الإقليمية وبواسطة المعارض التجارية؛ وإرسال إشعارات المجاملة عن الفرص المهمة إلى جميع البعثات الدائمة.

١١ - ومضى يقول إن إدارة الشؤون الإدارية اتصلت، طيلة السنة الماضية، بجميع البعثات الدائمة بشأن الهدايا التي تلقتها المنظمة من الدول الأعضاء في السنوات السابقة. وبما أن المخطط العام يستدعي نقل معظم هذه الهدايا، وأن الأمانة العامة لا تتوافر لديها الأموال لترميم هذه الأعمال الفنية أو المحافظة عليها، فقد وافقت بعض الدول الأعضاء على الاحتفاظ مؤقتاً بالهدايا التي تبرعت بها. أما بالنسبة إلى الهدايا المتبقية، فسوف تعرض في مبنى المرج الشمالي المؤقت، حيثما أمكن، بغرض تجنب الأخطار والتكاليف المتعلقة بتخزين الأعمال الفنية مؤقتاً خارج المجمع. وقال إنه لا بد من التشديد على ضرورة إيلاء العناية المناسبة بجميع الأعمال الفنية خلال عملية التجديد. وقد نقلت الأعمال الفنية الخارجية في المرج الشمالي بالفعل.

١٢ - واستأنف قائلا إن العديد من الدول الأعضاء اتصلت بمكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر بشأن إمكانيات تقديم التبرعات الخاصة. وعملاً بالقرارات السابقة للجمعية العامة التي تشجع الأمين العام على البحث عن تبرعات للمخطط العام لتجديد مباني المقر، أعدت سياسة للتبرعات وجرى تعميمها في مذكرة شفوية على الدول الأعضاء. ووفقاً لشروط هذه السياسة، وجهت إلى الدول الأعضاء دعوة لتقديم التبرعات النقدية من أجل تجديد بعض المساحات المحددة في المجمَّع. وسوف يتم الإقرار علناً بهذه المساهمات وتحصل الدولة المتبرعة على مدخلات بشأن تصميم المساحة المذكورة. وقد أعربت العديد من الدول الأعضاء بالفعل عن اهتمامها بتقديم التبرعات وسوف ترسل مذكرة شفوية أخرى تحدد المهلة القصوى للإعراب عن هذا الاهتمام قريباً بحيث يصار إلى الانتهاء من إعداد قائمة بالتبرعات المحتملة.

١٣ - وقال إنه في حين تجاوزت التكلفة المقدَّرة للمشروع الواردة في التقرير المرحلي السنوي الخامس الميزانية المعتمدة وقدرها ٧ ٨٧٦ ١ مليون دولار بنحو ٢١٩ مليون دولار، فقد أظهر التقرير المرحلي السادس انخفاضاً بنحو ١٢٠ مليون دولار في التكلفة المتوقعة، نظراً لاعتماد الاستراتيجية المعجلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وإجراء المزيد من التصميمات الهندسية وأعمال هندسة القيمة. وبالتالي، فقد انخفض بمقدار النصف الفرق بين التكاليف المتوقعة لإنجاز المخطط العام والميزانية المعتمدة، وبلغ ٩٧,٥ مليون دولار. وأشار إلى أن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر سوف يواصل البحث عن الفرص لمواءمة المشروع مع الميزانية، وأعرب عن ثقته بالانتهاء من المشروع ضمن الميزانية المعتمدة.

١٤ - وأردف يقول إنه على أساس قيمة جميع النفقات والالتزامات من قبيل عقود البناء واتفاقات الاستئجار حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بلغت قيمة الالتزامات التي تم الدخول فيها نحو ٦٧٩ مليون دولار، أو أكثر من ٣٥ في المائة من الميزانية الإجمالية، مما يدل على تضاؤل

مستوى المخاطر المتصلة بالميزانية. وبالتالي، تعاظمت ثقة مكتب المخطط العام بقدرته على المزيد من الخفض للتجاوزات في تكاليف التقديرات الأصلية، خصوصا لأن من المحتمل أن يترتب على الأزمة الاقتصادية العالمية أثر إيجابي بالنسبة إلى العطاءات المقبلة المتعلقة بالمخطط العام، مع أن هذه الأزمة تلوح أيضاً بخطر إفلاس المشاريع التجارية.

١٥ - وقال إن كفة تكلفة التشييد المقدرة لأعمال التجديد في المباني، بغض النظر عن الاحتياجات الخاصة بالأمم المتحدة ترجح، عند مقارنتها بالمباني الشبيهة في مدينة نيويورك، إذ تبلغ ٣٤٣ دولاراً للقدم المربع مقابل ٣٨٥-٧٥٠ دولاراً للقدم المربع. وعلى نحو مماثل، ترجح كفة تكلفة التشييد المقدرة لمبنى المرج الشمالي المؤقت، بغض النظر عن الاحتياجات الخاصة بالأمم المتحدة، إذ تبلغ ٥٨٤ دولاراً لكل قدم مربع، بالمقارنة مع ٦١٥ دولاراً للقدم المربع بالنسبة إلى مرفق نموذجي للمؤتمرات. ونظراً إلى الدعم المالي الكبير الذي قدمته الدول الأعضاء، فالوضع المالي للمشروع قوي ومن غير المتوقع أن تبرز الحاجة إلى المزيد من التمويل للمشروع نفسه. إلا أنه ليس من المحتمل في الوقت الحاضر استيعاب التكاليف المرتبطة بالمخطط العام ضمن الميزانية. وهذه التكاليف، التي طلبتها مختلف الإدارات كما وصفها تقرير الأمين العام ذو الصلة (A/63/582)، حاسمة لنجاح المخطط العام لتجديد مباني المقر، ويجب مواءمة توقيتها مع الجدول الزمني العام للمشروع من أجل تجنب التأخير في التنفيذ.

١٦ - واختتم قائلا إن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أيد نتائج جميع التقارير عن المخطط العام التي أعدها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، بما فيها النتائج الصادرة في العام الماضي، ورحَّب بتوصياتها.

١٧ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/582)، الذي حل محل تقرير الأمين العام السابق (A/62/799)، إن الاحتياجات التقديرية الإجمالية من الموارد اللازمة لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط العام للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ خفضت بمقدار ٣٠٠ ٧٥٤ ٧ دولار، من مبلغ إجمالي قدره ٧٠٠ ٧٥١ ١٩٣ دولار إلى ٤٠٠ ٩٩٧ ١٨٥ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥٦٩ ١٧٦ دولار)، وذلك استنادا على أحدث المعلومات. وفي حين كان من المفهوم لعدة سنوات أن الحاجة سوف تدعو خلال فترة تشييد المخطط العام لتجديد مباني المقر إلى زيادات مؤقتة في تكاليف التوظيف والتكاليف التشغيلية في بعض أجزاء الأمانة العامة التي من شأنها أن تدعم أنشطة البناء المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، لم تُدرج هذه التكاليف في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر التي اعتمدتها الجمعية العامة، على الرغم من أنها نوقشت في التقارير المرحلية السنوية السابقة. وعلى وجه التحديد، جرى تناول مسألة التكاليف الإضافية للأثاث والمعدات لأول مرة في التقرير المرحلي السنوي الثالث وأثيرت مسألتا تكاليف التوظيف والتكاليف التشغيلية الإضافية في التقرير المرحلي السنوي الرابع، بينما أكد التقرير المرحلي السنوي الخامس من جديد أن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لم تدرج في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر، لكنها ستقدم إلى الجمعية العامة بالتوازي مع ميزانية المخطط العام والجدول الزمني.

١٨ - وأضاف يقول إن المخطط العام لتجديد مباني المقر سيتأخر وسيتعرض نجاحه للخطر ما لم يجر تنسيق تأمين الموارد لأنشطة الإدارات المرتبطة بالمخطط العام مع الجدول الزمني للمشروع. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للمخطط العام لتجديد مباني المقر أن يمضي قدما ما لم يتواجد عدد كاف

من موظفي إدارة شؤون السلامة والأمن في الموقع لتفتيش جميع الشاحنات والشحنات الواردة إلى موقع التشييد. وثمة حاجة أيضا إلى ضباط أمن إضافيين لتوفير محيط آمن لأماكن العمل المؤقتة. وقال إن من الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أنه نظرا لتقدير تكلفة تأخير تنفيذ مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر حاليا بحوالي ١٤ مليون دولار شهريا، متضمنة الإيجار الشهري لأماكن العمل المؤقتة بالإضافة إلى تزايد التكلفة المتوقعة لكامل المشروع شهريا، فإن عدم قدرة التمويل المتاح على تغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر سيعرض هذا المخطط إلى خطر جدي.

١٩ - ومضى يقول إن الأمين العام بذل، بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٨٧/٦٢، كل جهد لاستيعاب التكاليف المرتبطة بالمخطط العام في حدود الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، واستفاد، في الواقع، من الرصيد النقدي المتاح في حساب المخطط العام للوفاء بالالتزامات المحدودة التي دخل فيها. بيد أنه سيكون من غير الواقعي توقع إمكانية استيعاب كامل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام ضمن ميزانية المشروع المعتمدة نظرا لعدم التعاقد على معظم المشروع حتى الآن. وفيما يتعلق بالالتزامات التي أبرمت بالفعل، جرى تذكير اللجنة أن الأمين العام، من أجل الحفاظ على زخم المخطط العام لتجديد مباني المقر، وهو الزخم الذي اعتمد على دعم الإدارات الأخرى في الأمانة العامة، قد أبلغ رئيس الجمعية العامة في رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أنه ينوي الدخول في التزامات محدودة خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٨، ريثما تنظر اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة في كامل المقترحات. وتم خصم التزامات تبلغ ٤,٢ مليون دولار من التفويض بهذا الالتزام. وأشير كذلك إلى أن اللجنة قد أُبلغت في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالحاجة إلى الدخول في التزامات محدودة لعام ٢٠٠٩حتى لا يتأثر تقدم مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، وذلك في ظل غياب التمويل المضمون للتكاليف المرتبطة بالمخطط لعام ٢٠٠٩ وريثما تنظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام (A/63/582). وتم لهذا الغرض إنشاء تفويض إضافي بالالتزام بمبلغ ٩,٨ مليون دولار.

٢٠ - واختتم قائلا إنه بخصوص ترتيبات تمويل التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، جرى استرعاء انتباه اللجنة إلى الفصل الخامس من التقرير (A/63/582) بشأن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة. وقال إنه من بين المقترحات الأخرى، طلب الأمين العام، فيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ومن أجل تغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط (بما في ذلك الالتزامات)، أن تعلق الأحكام المتصلة بتطبيق الاعتمادات بموجب البنود ٣-٢ (د) و ٥-٣ و ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة فيما يخص المبلغ الإجمالي البالغ ٢٠٠ ١٩١ ٣٨ دولار (صافيه ٧٠٠ ٨١٦ ٣٥ دولار) والذي يفترض إعادته وفقا لهذه الأحكام إن لم يحصل ذلك. وسينظر فيما تبقى من الاحتياجات التقديرية البالغة ٢٠٠ ٨٠٦ ١٤٧ دولار (صافيها ٣٠٠ ٧٥٢ ١٤٠ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١٣ في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترات السنتين ذوات الصلة، على أن تؤخذ في الاعتبار، في تلك الأثناء، أي أرصدة متاحة ضمن الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢١ - **السيد فانكر** (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): قدم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5 (المجلد الخامس)) وأشار إلى أن اللجنة سبق أن نظرت في كل من التقارير التسعة عشر التي أصدرها المجلس مؤخرا، باستثناء تقرير المجلس عن المخطط العام، الذي كان

معروضا آنفا. وقال إن المجلس أجرى مراجعة سنوية للمخطط العام لتجديد مباني المقر تأخذ في الاعتبار الجوانب المالية والإدارية على السواء. وأثناء عرض التقرير السابق (A/63/5 (المجلد الخامس)) الذي سلط الضوء على عدد من المسائل الهامة، كانت الجمعية العامة تنظر في إجراء تغيير في استراتيجية المشروع. وركزت التوصيات الرئيسية للجنة في هذا التقرير، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على مسائل الإدارة، كما ورد في تقرير اللجنة الاستشارية (A/63/736). وبصورة خاصة، أشار المجلس إلى أنه ما زالت هناك حاجة إلى الانتهاء من دراسات التكلفة والتصميم الجديدة اللازمة في أعقاب التغيير في الاستراتيجية، بحيث تتمكن الجمعية العامة من التحقق من توافق الجدول الزمني وتقدير التكلفة الإجمالي مع ما اعتمدته سابقا بشأنهما. وقال إن المجلس رحب بالمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة والإدارة منذ آخر تقرير له وأشار إلى التقدم العملي في المشروع.

٢٢ - وأضاف يقول إنه على الرغم من أن المجلس قدم تقريره بصيغته النهائية قبل بضعة أشهر، إلا أن توصياته بشأن الحاجة إلى رصد أثر التغيرات في الافتراضات الاقتصادية تكتسب الآن أهمية أكثر من أي وقت آخر، نظرا للتغيرات الكبرى التي حدثت مؤخرا في المناخ الاقتصادي. وأن المجلس أشار إلى أن ٥ من توصياته الـ ١١ الواردة في تقريره السابق قد نفذت، رغم أن توصيته الهامة بخصوص إنشاء مجلس استشاري لم توضع موضع التنفيذ حين مراجعة الحسابات.

٢٣ - **الرئيس:** أشار إلى أن مدير مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية عرض، أثناء الاجتماع السابع للجنة، تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقارير هذا المجلس بشأن الأمم المتحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/327)، الذي يتضمن فصلا عن المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٤ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قالت إن تقرير اللجنة الاستشارية (A/63/736) يتعلق بالتقرير المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/477)؛ وتقرير الأمين العام عن التكاليف المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/582)؛ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/5 (المجلد الخامس))؛ وتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره بشأن الأمم المتحدة لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وبشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/327).

٢٥ - وبدأت بتقرير الأمين العام المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/477)، فأشارت إلى أنه في حين لا يزال المشروع يُنفذ في الموعد المحدد، فإن أعمال تجديد مبنيي الأمانة العامة والمؤتمرات لا يمكن أن تبدأ حتى يتم نقل الموظفين إلى مكاتب الأمكنة المؤقتة. ونظرا لتأجيل نقل بعض الإدارات والمكاتب بالفعل، تحث اللجنة الاستشارية الأمين العام على اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتجنب أي مدد تأخير أخرى. فالتأخير سيكون مكلفا ويمكن أن يعطل أعمال الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين.

٢٦ - وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية ظلت ترى وجود فائدة في ممارسة الهندسة على أساس القيمة التي أعلن عنها الأمين العام في تقريره المرحلي السنوي الخامس عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/62/364)، وشجعت على

استمرار هذه الممارسة. وقالت إن هذه الممارسة، التي تهدف إلى استعادة النفقات إلى حدود الميزانية المعتمدة أصلا والبالغة ١,٨٧٦ بليون دولار، أسفرت حتى الآن عن وفورات ممكنة في التكاليف تقارب ١٠٠ مليون دولار. غير أن اللجنة أوصت أن يوضح الأمين العام تعريف الهندسة على أساس القيمة ليعكس انطواء هذا المفهوم على السعي لخفض التكاليف من خلال إدخال تعديلات على التصاميم والحصول على بدائل وفوائد أكثر كفاءة و/أو أقل تكلفة في الظروف الاقتصادية المتغيرة. ووفقا لتوصية مجلس مراجعي الحسابات ذات الصلة، يجب الكشف للجمعية العامة عن الرسوم المرتبطة ببرنامج الهندسة على أساس القيمة. وينبغي اتباع نهج حذر لتعزيز مبادرات الهندسة على أساس القيمة لضمان عدم إضعاف جودة المشروع وقدرته على أداء وظائفه.

٢٧ - واستطردت تقول إن اللجنة الاستشارية قدمت ملاحظات وتوصيات بشأن عدد من المسائل الأخرى، من ضمنها مبادرات الاستدامة الحالية والمخطط لها؛ والتقيد بالقواعد المحلية فيما يتعلق بالبناء والحريق والسلامة؛ ووقوف السيارات؛ وسياسة التبرع؛ والمشتريات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتقيد بقراري الجمعية العامة ٢٥١/٦١ و ٨٧/٦٢ بصدد زيادة فرص البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال المشتريات. وينبغي تقديم معلومات عن الجهود المبذولة في هذا الصدد في التقرير المرحلي السنوي السابع عن المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢٨ - وأردفت قائلة إن اللجنة الاستشارية أوصت بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير المرحلي السنوي الخامس (A/62/364)، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره المرحلي المقبل، معلومات مستكملة باستمرار عن حالة مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر، وجدوله الزمني، والتكلفة المتوقعة لإنجازه، وحالة بالمساهمات، واحتياطي رأس المال المتداول، وحالة المجلس الاستشاري وخطاب الاعتماد، فضلا عن القضايا الأخرى التي أبرزتها اللجنة الاستشارية. كما أكدت اللجنة الحاجة إلى التعاون الوثيق بين الإدارات الرئيسية المُشاركة في المخطط العام لتجديد مباني المقر في كل مرحلة من مراحل المشروع، وشجعت الأمين العام على مواصلة رصد تنفيذه.

٢٩ - وقالت إن اللجنة الاستشارية شجعت الإدارة على تنفيذ جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات بسرعة. وبصورة خاصة، ينبغي أن تحصل الدول الأعضاء على أدق تقدير ممكن للتكلفة الإجمالية للمشروع. وينبغي أن يتضمن التقرير المرحلي السنوي السابع للأمين العام تقديرا إجماليا جديدا للتكلفة على أساس أكثر المعلومات استكمالا، فضلا عن احتوائه على تفاصيل عن الآثار المحتملة للتراجع الاقتصادي الحالي.

٣٠ - وذكرت أن اللجنة الاستشارية لاحظت أن الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قرارها ٢٩٢/٥٧ لإنشاء مجلس استشاري، وفقا لما أوصى به مجلس مراجعي الحسابات، لم تتم متابعته بعد. ولدى الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية أن جميع المرشحين المحتملين لعضوية المجلس انسحبوا بسبب مخاوفهم من المسؤولية القانونية، وأن الأمين العام كان يشير إلى أن الدور الملائم لمجلس استشاري يتمثل في هذه المرحلة من التجديد في دراسة وعرض الآراء حول كيفية تلبية الاحتياجات من الحيز في مقر الأمم المتحدة على المدى الطويل. ورأت اللجنة الاستشارية أن على الأمين العام أن يمضي قدما في إنشاء مجلس استشاري بحسب ما اعتزم في البداية وأن على الجمعية العامة أن تنظر في أي تغييرات مقترحة في ولاية المجلس وتتخذ قرارا بشأنها.

٣١ - و انتقلت السيدة ماكلورغ إلى تقرير الأمين العام عن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/582)، فقالت إنه، مع بقاء أربع سنوات تقريبا حتى تاريخ الإنجاز المتوقع للمشروع، رأت اللجنة الاستشارية أن من السابق لأوانه القول إن استيعاب جزء من التكاليف المرتبطة بالمخطط أو جميعها ضمن ميزانية المشروع المعتمدة أمر مستحيل. فقد تؤدي ظروف السوق المؤاتية في المستقبل إلى تخفيضات كبيرة في التكلفة. ومما أثار القلق أيضا الأسلوب الذي جرى اتباعه لطلب موارد إضافية لتغطية التكاليف المرتبطة بالمخطط. وبصفة خاصة، فإن عددا من الاحتياجات الواردة في التقرير لا يرتبط مباشرة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بل بالتحسينات العامة الجارية. ودون إجحاف بالمزايا النسبية للطلبات نفسها، ينبغي عدم اعتبارها بمثابة تكاليف مرتبطة بالمخطط.

٣٢ - ومضت تقول إن اللجنة الاستشارية ترى أنه كان من السابق لأوانه أيضا اتخاذ أي قرار بشأن الاحتياجات المقدرة من الموارد لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣. ولذلك فقد قصرت توصياتها المحددة على الموارد المطلوبة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأوصت أن تعتمد الجمعية العامة الطلب المقدم من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لفترة السنتين الحالية لأنه يبدو معقولا. ومع ذلك، ينبغي إعطاء الموافقة على أن يكون مفهوما أن كل الجهود ستبذل لاستيعاب الاحتياجات الإضافية. كما أوصت اللجنة الاستشارية بالموافقة على الطلب المقدم من إدارة شؤون الإعلام، نظرا لأهمية مرفق البث والأهمية التاريخية للمحفوظات السمعية والبصرية للمنظمة، وإن كان لا يزال هناك بعض الشكوك حول ما إذا كان يمكن اعتبار الموارد المطلوبة بمثابة تكاليف مرتبطة بالمخطط بحق، حيث أن الحاجة لتحسين مرفق البث كانت موجودة قبل المخطط العام لتجديد مباني المقر بمدة طويلة.

٣٣ - وقالت إنه بالنسبة إلى الاحتياجات المقدرة من الموارد لمكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض المبلغ المطلوب للمساعدة المؤقتة العامة بنسبة ٤٠ في المائة، بالإضافة إلى تخفيض مقابل في الموارد غير المتعلقة بالوظائف. وأضافت قائلة إنه يبدو أن بعض الوظائف المؤقتة التي طلبها الأمين العام ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمشروع وينبغي بالتالي أن يكون منصوصا عليها بالفعل في ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر، بينما يبدو أن وظائف أخرى ترتبط بالمهام التي يمكن أن يؤديها الموظفون الحاليون.

٣٤ - واستأنفت قائلة إن اللجنة الاستشارية أوصت كذلك بتخفيض الموارد المطلوبة للمساعدة المؤقتة لإدارة شؤون السلامة والأمن بنسبة ٤٠ في المائة، بالإضافة إلى تخفيض مقابل في الموارد غير المتعلقة بالوظائف. ونظرا لأن اللجنة الاستشارية تدرك المتطلبات الإضافية التي ستواجهها دائرة الأمن والسلامة نتيجة لنقل موظفي الأمانة العامة إلى مواقع متعددة بعيدا عن مجمع الأمانة العامة طوال مدة المشروع، فقد رأت أنه يمكن إعادة توزيع بعض الموظفين الحاليين وتخفيض التكاليف الإجمالية المرتبطة بالمخطط بتوظيف عدد أقل من ضباط الأمن، وذلك لعدم وجود مقترح مبرر تماما، وبسبب انخفاض الاحتياجات الأمنية في مبنيي الأمانة العامة والمؤتمرات خلال فترة التجديد. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى انخفاض تناسبي للخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والمواد والأثاث والمعدات.

٣٥ - واختتمت قائلة إن اللجنة الاستشارية أشارت، في فرع تقريرها الذي يتعلق بالإجراءات التي ستتخذها الأمانة العامة، وعلى ضوء ملاحظاتها وتوصياتها، إلى إنها لا توصي حاليا بالموافقة على المستوى الإجمالي للتكاليف المرتبطة بالمخطط العام. ومع ذلك، أوصت اللجنة بالموافقة على مبلغ

إجمالي صافيه ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٠ دولار (إجماليه ٧٠٠ ٧٦٨ ٣١ دولار) لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأشارت إلى أن الأمر متروك للجمعية العامة كي تقرر ما إذا كان ينبغي تعليق تطبيق الاعتمادات بموجب البنود ٣-٢ (د) و ٥-٣ و ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية فيما يتعلق بهذا المبلغ. وقالت أخيرا، إن اللجنة الاستشارية لم تر سببا لأن تذكر مقدما تقديرا أوليا بالنسبة لفترات السنتين القادمة،و لهذا أوصت بأن تقدم احتياجات التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ في الميزانية البرنامجية المقترحة لهاتين الفترتين.

٣٦ - **السيدة أليني‌وس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن إجراء مراجعة شاملة لحسابات المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/63/266)، فقالت إن نطاق المراجعة يشمل هيكلية مكتب المخطط العام؛ والتقيد بأنظمة المنظمة وقواعدها فيما يتعلق بالمشتريات والتعاقد؛ ووجود الضوابط والعمليات الداخلية لإدارة المشروع إدارة سليمة؛ وغيرها من المسائل التي تنطوي على مخاطر كبيرة. وقالت إن التقرير يحدد المخاطر الرئيسية التي يواجهها المخطط العام على أنها التأخيرات المحتملة الناجمة عن عدم المرونة في الإجراءات، والزيادات في التكاليف المترتبة على التغييرات في الاستراتيجية والنطاق، وعدم كفاية الاعتمادات في الميزانية للتكاليف المرتبطة بالمخطط. وقالت إن المكتب يوجز، في الفصل الثالث من التقرير، استراتيجيته لتوفير الفعالية في مراجعة حسابات المخطط العام.

٣٧ - وأضافت قائلة إنه فيما يجد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الكثير من أنشطة مكتب المخطط العام تخضع لرقابة كافية، من حيث أن لديه الموارد من الموظفين ومهاراتهم اللازمة لأداء وظائفه المختلفة، ومن حيث أنه بذَل جهودا كبيرة لوضع وتطبيق الإجراءات المناسبة لإدارة المشاريع، فإنه حدد أيضا بعض المجالات التي يمكن فيها تحسين الضوابط، وقدم توصيات لتعزيز الإجراءات والكفاءة. وعددت السيدة أليني‌وس أهم توصيات المكتب، فذكرت أنها تشمل تبسيطَ إجراءات الشراء من أجل تعديل العقود، وتخويل المدير التنفيذي سلطة الإنفاق المحدد بمبلغ للطوارئ يُتفق عليه مسبقا لكل عقد من عقود السعر الأقصى المضمون. وقالت إن المكتب، مع تسليمه بأنه يجب وجود ضوابط كافية لمثل هذا الإجراء، يوصي بإنشاء لجنة لإجراء استعراض بأثر رجعي للتعديلات التعاقدية وأوامر التغيير التي تتجاوز ٠٠٠ ٢٠٠ دولار.

٣٨ - وأكدت أنه ينبغي تحديد ومراقبة التكاليف المرتبطة بالمخطط، أي التكاليف غير المدرجة في الميزانية، أو التكاليف التي يديرها مكتب المخطط العام لكفالة توفير استمرار التمويل الكافي طيلة مدة مشروع المخطط العام؛ وأنه ينبغي أيضا تحديد أيّ التكاليف المرتبطة ينبغي أن تنسب إلى هذا المشروع، وبالمقابل، أيُّها ينبغي تمويلها من الميزانية العادية للإدارات.

٣٩ - **السيد عبد المنان** (السودان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرحب بالتقدم الملموس الذي طال انتظاره في عنصر أعمال بناء المخطط العام. وأعرب عن رأي هذه المجموعة، في أنه ينبغي للمدير التنفيذي للمخطط أن يَقدِر على التركيز على المشروع الحالي، من دون أن يُطلب منه إدارة أعمال بناء لا علاقة لها بالمشروع في أماكن أخرى من العالم.

٤٠ - وأضاف قائلا إنه استنادا إلى التقرير المرحلي السنوي السادس، فإن الفجوة بين التكلفة الفعلية للمخطط والميزانية المعتمدة له في الأساس هي أصغر مما كانت عليه خلال التقرير المرحلي السنوي الخامس. واستدرك قائلا إن المجموعة

تعبر عن قلقها من أن تؤدي التأخيرات في جداول التجهيز والتجديد إلى زيادة كبيرة في النفقات، وتدعو إلى تجنب المزيد من التأخير في التنفيذ، وإلى الامتثال للولايات الصادرة عن الجمعية العامة. وأشار إلى أن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ٨٧/٦٢، تقديم إحاطات منتظمة وتقارير مرحلية عن جميع جوانب المخطط العام، وقال إن المجموعة تتفق مع اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات على أنه ينبغي للدول الأعضاء الحصول على أدق تقدير ممكن للتكلفة الإجمالية للمشروع.

٤١ - وذكر أن المجموعة تتطلع إلى الحصول على معلومات تفصيلية عن المشاكل التي واجهها إنشاء المجلس الاستشاري الذي كانت الجمعية العامة قد دعت إليه في قراراتها ٢٩٢/٥٧، و ٢٥١/٦١ و ٨٧/٦٢. وأعرب عن اعتقاد المجموعة أن الأمانة العامة والدول الأعضاء يمكن أن تستفيد من إنشاء المجلس لأنه يوفر، على وجه الخصوص، قدرا أكبر من الرقابة على عملية معقدة ومرتفعة التكلفة. وأعرب عن عدم موافقة المجموعة على فكرة تعديل ولاية المجلس الاستشاري لتلبية احتياجات المنظمة من حيّز المكاتب في الأجل الطويل. وأضاف أن تشييد مبنى دائم في الحديقة الشمالية، وهو ما تعارضه المجموعة، يمس بالسلامة المعمارية لمجمع الأمم المتحدة.

٤٢ - وأعرب عن رغبة المجموعة في الحصول على مزيد من المعلومات عن عملية هندسة القيمة. وقال إنه ينبغي للأمانة العامة أن تميز بين الوفورات التي تحققت من خلال هندسة القيمة والوفورات الناجمة عن عوامل السوق الخارجية. وأضاف أن هندسة القيمة تشمل التكاليف، التي ينبغي الكشفُ عنها على النحو الصحيح لإتاحة إجراء تحليل مناسب للتكاليف والفوائد. وفي حين أن البيئة الاقتصادية غير المستقرة يمكن أن تُخفض أسعار البناء، ينبغي ألاّ تُعَدّ هذه التخفيضات جزءا من عملية هندسة القيمة. وأعرب أيضا عن رغبة المجموعة في السعي إلى الحصول على ضمانات ملموسة بأن الوفورات المحتملة في التكاليف والبالغة ١٠٠ مليون دولار لن تَمُسّ بجودة أعمال التجديد ومتانتها واستدامتها، ولن تَمُسّ أيضا بالتصميم الأصلي لمجمع المقر. وقال إن الأهم من ذلك كله هو أنه ينبغي ألاّ يُسمح للوفورات في التكاليف بتغيير التزام المخطط العام بتوفير أعلى معايير الصحة والسلامة والرفاهية للموظفين والوفود. وإن المجموعة تلاحظ ببالغ القلق الاقتراح بالنظر في التغليف بالإسبستوس بدلا من إزالته.

٤٣ - وأعرب عن رغبة المجموعة في الحصول على إيضاحات بشأن أنشطة الشراء المتعلقة بالمخطط العام، وأن هذه الرغبة تتفق مع رأي اللجنة الاستشارية الذي يفيد بأن التقرير المرحلي السنوي السادس لا يتضمن إلا القليل من المعلومات عن التدابير الملموسة المتخذة لزيادة فرص الشراء أمام الموردين من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأردف قائلا إنه لا يكفي أن يشير التقرير إلى أن المعلومات المتعلقة بفرص الشراء ''تُنشَر على نطاق واسع، بجميع الوسائل الملائمة''؛ بل من المهم معرفة ما هي التدابير المحددة التي اتّخذت وهل كانت ناجحة أم لا. وأعرب عن أسف المجموعة لأن مدير الإنشاءات، شركة سكانسكا، لم يستخدم المتعاقدين من الباطن من البلدان النامية، ولأن التقرير المرحلي أيضا لم يستجب استجابة وافية للطلبات بشأن التعاقد من الباطن التي قدمتها الجمعية العامة في قرارها ٨٧/٦٢.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمشتريات، أعرب عن رغبة المجموعة أيضا في الحصول على مزيد من المعلومات عن تطبيق مفهوم المشتريات المواتية للبيئة في المخطط العام. فقال إنه في حين أشارت الجمعية العامة، في الفقرة ٣٣ من قرارها ٢٦٩/٦٢، إلى أنها لم تنظر في الموافقة على مفهوم المشتريات المواتية للبيئة والمستدامة بيئيا، وطلبت تقديم تقرير عن هذا الموضوع

يقدم في دورتها الرابعة والستين، فإن المجموعة تعتقد أن تطبيق هذا المفهوم على المشتريات المتعلقة بالمخطط العام في الوقت الحالي يشكل انتهاكا لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها ولقرارات الجمعية العامة الناظمة للمشتريات.

٤٥ - وقال إن المجموعة، بعد أن لاحظت من خلال التقرير المرحلي السنوي السادس، التفاهم الذي تم التوصل إليه مع سلطات المدينة المضيفة والبلد المضيف بشأن التطبيق الطوعي للقواعد المحلية للبناء والحريق والسلامة، دون المساس بالامتيازات والحصانات التي تتمتع بها المنظمة، فإنها تعرب عن قلقها من ألا تمتثل عملية تركيب الأبواب، بوصفها جزءا من مشروع التجزئة الذي أقره الأمين العام والذي تنفذه دائرة إدارة المرافق بتكلفة قدرها ٢,٧ مليون دولار، لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية وصول الموظفين والوفود والزوار والسياح، وفيما يتصل، قبل كل شيء، بأحكام إمكانية الوصول الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٦ - وفيما يتصل بنقل جناح مكاتب المجموعة إلى الطابق ٣٩ في الأمانة العامة، أعرب عن رغبة المجموعة في الحصول على ضمانات بمنحها الحيز الكافي والمناسب لمكاتبها أثناء تنفيذ المخطط العام وبعده؛ وأعرب أيضا عن رغبتها في دراسة السياسة الحالية للتبرعات لهذا المخطط، حيث إنه ينبغي أن تتاح الفرصة لجميع الأعضاء لتقديم التبرعات من أجل الحفاظ على الطابع العالمي للمنظمة. وقال إن المجموعة تؤيد توصية اللجنة الاستشارية بقبول التبرعات العينية وتود الحصول على توضيحات فيما يتعلق باختيار مبلغ ١ مليون دولار كحد أدنى للهبات، وإنها تشعر بأن هذا القرار يقوض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإن المجموعة توصي بشدة بأن تُتبع في سياسة الهبات الممارسة المعمول بها في تقديم التبرعات للصناديق والبرامج، وأن يُترَك للدول الأعضاء تقرير المبلغ الذي ستتبرع به للمخطط العام، مع مراعاة تمويل المخطط من خلال الاشتراكات المقررة.

٤٧ - وأعرب عن قلق المجموعة إزاء الاقتراح الداعي إلى إزالة ٣٥٠ موقفا للسيارات بشكل دائم، إذ تشير إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٢/٥٧، طلبت إلى الأمين العام أن يدرس الخيارات المتعلقة بكفالة وجود عدد كاف من مواقف السيارات في مقر الأمم المتحدة، لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للبعثات الدبلوماسية وموظفي الأمانة العامة. فإزالة مواقف السيارات تتناقض تناقضا واضحا مع رغبات الدول الأعضاء. وتشدد المجموعة أيضا على أن الجمعية العامة، وفقا للفقرة ٢٨ من قرارها ٨٧/٦٢، هي الجهة الوحيدة التي تتمتع بصلاحية البت في أي تغيير كبير على مشروع المخطط العام وميزانيته وتنفيذه.

٤٨ - وأضاف أن المجموعة تؤيد توصيات مجلس مراجعي الحسابات، التي ينبغي أن تنفذ تنفيذا كاملا وسريعا، ولا سيما في حالة التوصيات المتعلقة بإجراء استعراض مستمر للافتراضات الاقتصادية التي تستند إليها تقديرات التكاليف ووضع سجل موجز للتقييم لمتابعة تنفيذ المشروع وتكاليفه في أي وقت كان. وإن اللجنة توافق على أنه يجب أن تنسق شعبة الحسابات ومكتب المخطط العام أعمالهما من أجل تحسين المعلومات المالية المتعلقة بالمشروع.

٤٩ - وأردف أنه فيما يخص التكاليف المرتبطة بالمخطط، فإن المجموعة تشير إلى أن الأمين العام أشار، في تقريره المرحلي السنوي الخامس (A/62/364)، إلى أن هذه التكاليف ليست مدرجة في ميزانية المخطط العام، وأنها ستعرض على الجمعية العامة للنظر فيها بمجرد الانتهاء من تحديدها بالكامل. وتشير المجموعة أيضا إلى أن الجمعية العامة أعربت، في قرارها ٨٧/٦٢، عن قلقها لعدم وجود معلومات محددة عن هذه التكاليف، وطلبت إلى الأمين العام أن يدرج هذه

المعلومات في تقريره المرحلي السنوي السادس، وأن يبذل كل الجهد لاستيعاب هذه التكاليف ضمن الميزانية المعتمدة للمخطط العام. وشرح كيف أن الدول الأعضاء فوجئت عندما كتب الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، بعد نحو ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار المذكور، لإبلاغه بأن عدم اعتماد عناصر التكاليف المرتبطة بالمخطط من شأنه أن يؤخر المشروع الأساسي للمخطط العام.

٥٠ - وأفاد بأنه، نتيجة لذلك، وريثما تنظر الجمعية العامة في تقرير الأمين العام عن التكاليف المرتبطة بالمخطط، فقد تم منح سلطة للدخول في التزامات مالية، فأُتيح التمويل مرتين من خلال هذه القناة. وكان يمكن تجنب هذا الإجراء، لو أن الأمانة العامة قدرت هذه التكاليف تقديرا موثوقا به، علما أنها كانت على بينة من الأنشطة التي ترتبت عليها هذه التكاليف منذ اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ٢٨٢/٦٠ الذي وافقت فيه على الاستراتيجية الرابعة للمخطط العام، اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وكان يجب على الأمانة العامة أيضا أن تراعي أن إقرار الاستراتيجية الرابعة المعجلة لا يؤثر، أو يكاد لا يؤثر، على التكاليف المرتبطة.

٥١ - ومضى قائلا إن المجموعة تؤيد ملاحظة اللجنة الاستشارية بأن بعض الاحتياجات المدرجة في التقرير المرحلي السنوي السادس لا تتصل مباشرة بالمخطط العام، بل بالتحسينات الرئيسية الجارية، وبالتالي ينبغي ألا تعتبر على أنها تكاليف مرتبطة بالمخطط. كما أن المجموعة توافق، وقد بقي حوالي أربع سنوات حتى تاريخ الإنجاز المتوقع للمخطط العام، على أنه من السابق لأوانه الاستنتاج بعدم إمكانية استيعاب بعض التكاليف المرتبطة أو كلها في ميزانية المشروع المعتمدة.

٥٢ - وتابع قائلا إن المجموعة ترى أن توصية اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام الاحتياجات المقدرة من الموارد من أجل التكاليف المرتبطة المتعلقة بالمشروع لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣، في سياق اقتراحات الميزانية لكل منهما، ينبغي أن تنطبق فقط على التكاليف المتعلقة بالتحسينات الرئيسية الجارية. أما التكاليف المتصلة مباشرة بتنفيذ المخطط العام، فينبغي النظر فيها في سياق المناقشات المتعلقة بالمخطط العام نفسه، وفقا لتوصيات اللجنة الاستشارية وللفقرة ٤٣ من قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢، بهدف استيعابها في الميزانية المعتمدة للمشروع.

٥٣ - وشدد السيد عبد المنان على موقف المجموعة الثابت ضد تعليق الأحكام المتعلقة باستخدام الاعتمادات بموجب البنود ٣-٢ (د) و ٥-٣ و ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية لتمويل الاحتياجات الإضافية من الموارد. وقال إنه ينبغي للأمانة العامة أن تتبع القواعد والأنظمة المالية القائمة في جميع مقترحات ميزانيتها، وأن تبذل كل جهد ممكن لاستيعاب الموارد المطلوبة في الميزانية المعتمدة للمخطط، في التقرير المرحلي السنوي السادس.

٥٤ - وخلص إلى القول إن المجموعة تدعو الأمانة العامة إلى النظر في اتخاذ تدابير عملية لمنع التدخين في أماكن العمل، وفقا لقرار الجمعية العامة ٨/٦٣، على سبيل المثال، من خلال إنشاء مناطق خاصة للتدخين لاحترام حقوق المدخنين وغير المدخنين على حد سواء.

٥٥ - **السيدة كراولكوفا** (الجمهورية التشيكية): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة لعضويته، وهي: تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، وهي: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة مشروع المخطط العام، وإن من دواعي سروره أن تشرع في تشييد البناء المؤقت في الحديقة

الشمالية. وأعربت عن ترحيب الاتحاد بالنظر أخيرا بالتفصيل في التقارير المعروضة على اللجنة الخامسة، ولا سيما التقرير المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام (A/63/477)، والتقرير عن التكاليف المرتبطة المتعلقة بالمخطط العام (A/63/582).

٥٦ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يرى أن النجاح المستمر لمبادرات الأمين العام بشأن هندسة القيمة والرصيد النقدي القوي للمخطط العام أمر مشجّع. وأضافت أنه بالنظر إلى المناخ الاقتصادي الحالي، فإن الاتحاد يعرب عن ثقته بأن يواصل الأمين العام اتباع وسائل كفيلة بخفض تكاليف العقود والعمليات، وأنه سيسعى إلى الحصول على مزيد من التفاصيل في هذا الشأن في مشاورات غير رسمية.

٥٧ - وعبرت عن مشاركة الاتحاد الأوروبي للجنة الاستشارية القلقَ إزاء فترات التأخير في تشييد المبنى في الحديقة الشمالية، وحالات التعثر في الجدول الزمني المتعلق بنقل موظفي الأمانة العامة إلى أماكن الإيواء المؤقتة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يقدّر إجراء تحديث كامل للجدول الزمني الحالي ويقدّر الخطوات التي يجري اتخاذها لتجنب المزيد من فترات التأخير.

٥٨ - وأبدت أسفها لأن التكاليف المرتبطة المتعلقة بالمخطط العام لم تُدرج في صلب اقتراحات الميزانية الأصلية. وقالت إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للمضي قدما لتجنب المساس بنجاح المشروع، إلا أنه غير مقتنع بأنه لا يمكن استيعاب هذه التكاليف في إطار الميزانية المعتمدة للمخطط العام، ولا سيما في ضوء الظروف الحالية للسوق.

٥٩ - **السيد تاولا** (نيوزيلندا): تكلم أيضاً باسم أستراليا وكندا، فذكر أن المخطط العام لتجديد مباني المقر يمضي إلى حد كبير في مساره الصحيح، رغم تأخيرات معينة في نقل الموظفين وتجهيز الأماكن المؤقتة البديلة للمكاتب. وأعرب عن ترحيب الوفود الثلاثة بالوفورات التي تحققت في التكاليف من خلال مبادرات هندسة القيمة، وعن أملها في أن تؤدي الحالة الاقتصادية الراهنة إلى مزيد من الوفورات، دون الإخلال بجودة المشروع ولا بوظيفته.

٦٠ - وقال إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تشاطر الدول الأخرى مخاوفها بشأن التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وتأسف لعدم تناول هذه التكاليف وتقديمها إلى الدول الأعضاء على النحو الملائم. وكان ينبغي التنبؤ ببعض التكاليف المرتبطة بالمخطط قبل عدة سنوات، والنظر فيها في إطار ميزانية فترة السنتين، وفقا لعمليات الميزنة العادية.

٦١ - وأضاف قائلا إن هذه الوفود الثلاثة، انطلاقاً من إدراكها أن مزيداً من التأخير قد يكون مكلفاً، تؤيد فكرة النظر في مرحلة مبكرة في أي التكاليف المرتبطة يتعين تناولها على الفور تفادياً لتأخيرات من هذا النوع. وكانت اللجنة الاستشارية قد قدمت إرشادات مفيدة في هذا الصدد. كما أن الوفود الثلاثة مستعدة لمواصلة النقاش بشأن خيارات التمويل المتعلقة بهذه التكاليف.

٦٢ - **السيد رويز ماسيو** (المكسيك): تكلم باسم فريق ريو قائلاً إن المخطط العام لتجديد مباني المقر يشكل أهم مشروع للتجديد في تاريخ الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الجمعية العامة كانت، في قرارها ٦١/٢٥١، كانت قد أقرَّت المخطط العام لتجديد مباني المقر بميزانية إجمالية للمشروع لا تتجاوز ٨٧٦,٧ ١ مليون دولار، وإن الفريق قلق لوجود تكاليف مرتبطة بالمشروع تقدَّر بمبلغ إجمالي قدره ٤٠٠ ٩٩٧ ١٨٥ دولار، وهو ما يعادل تقريباً نسبة ١٠ في المائة من مجموع تكاليف المشروع. وإن الفريق يشعر كذلك بالقلق من أن تكون بعض الاحتياجات الواردة في إطار التكاليف المرتبطة بالمشروع ينبغي النظر فيها تحت بند آخر؛

وبالتالي فإن إدراجها كتكاليف مرتبطة قد يولّد زيادة كبيرة في تكلفة المشروع، مما لا يمكن القبول به. وفي هذا الصدد، سبق للجنة الاستشارية أن أشارت في تقريرها (A/63/736) إلى أن الانكماش الاقتصادي الراهن قد يكون مفيداً للمخطط العام لتجديد مباني المقر على اعتبار أنه يؤدي إلى انخفاض في تكاليف العمالة والمواد، في حين أن التضخم لا يمثل تهديداً يُذكر على المشروع. ولا يتعين إدراج هذه العوامل في عملية هندسة القيمة أو الخلط بينها وبين تلك القيمة. وعلاوة على ذلك، فإن التبرعات الواردة من الدول الأعضاء من أجل المخطط العام لتجديد مباني المقر قادرة على التعويض عن التكاليف المرتبطة وميزانية المشروع ككل. وبناءً عليه، ووفقاً لتقرير الأمين العام (A/63/477)، نتج عن عملية هندسة القيمة حوالي ١٠٠ مليون دولار من الوفورات المحتملة في التكاليف، مما ولّد اقتناعاً لدى الفريق بأن المخطط العام لتجديد مباني المقر يمكن أن يبقى في إطار الميزانية المعتمدة عبر مختلف مراحل المشروع. ومن المهم كذلك التقيد بالجدول الزمني لنقل الموظفين تجنباً لتأخيرات قد تنشأ عنها تكاليف إضافية.

٦٣ - ومضى يقول إن الفريق يقر بأن الاحتياجات الجديدة لتجديد مقر الأمم المتحدة قد حُددت، كما هو مشار إليه في تقرير الأمين العام (A/63/582)، إلا أنه غير قادر على المساهمة بموارد إضافية لتغطية التكاليف التي لا يمكن حتى اعتبارها تكاليف مرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، كمرفق البث التابع لإدارة شؤون الإعلام، الذي يجب أن يُنظر فيه في موعد مقبل تحت البند ذي الصلة من جدول الأعمال، علماً أنه لا يضع موضع الشك الطابع المُلح لتلك الاحتياجات. وفيما يتعلق بمكتب خدمات الدعم المركزية، يتفق الفريق في الرأي مع تعليقات اللجنة الاستشارية، إلا أنه لا ينبغي شراء الأثاث قبل أن يوشك المخطط العام لتجديد مباني المقر على الانتهاء، وأن الوظائف المؤقتة الـ ١٣ التي طلبها المكتب يجب أن تنال الموافقة فقط في حال كانت ضرورية حقاً. وينطبق المبدأ نفسه على إدارة شؤون السلامة والأمن التي تفتقر لاقتراح مبرر كلياً باعتبار أنه يمكن إعادة توزيع بعض الموظفين الحاليين، مما سيتيح خفض التكاليف المرتبطة الإجمالية للإدارة من خلال توظيف عدد أقل من موظفي الأمن.

٦٤ - وأردف قائلا إنه بالنظر إلى أن المخطط العام لتجديد مباني المقر يجب أن يمتثل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل العملية، يبدي الفريق أسفه للقرار المتخذ دون تشاور مسبق مع الدول الأعضاء بشأن تركيب أبواب مقاومة للحريق، مما يعيق بشكل واضح تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة في مباني المقر. وأكد مجدداً أن الفريق لم يتلق أبداً رداً مرضياً من الأمانة العامة في هذا الصدد، وأعرب عن الأمل بأن تتلقى الدول الأعضاء في المناقشات المقبلة بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر معلومات مفصلة عن تنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالوصول إلى المرافق والخدمات المتاحة للجمهور.

٦٥ - واستأنف قائلا إن الفريق يريد معرفة السبب الذي حال دون إنشاء مجلس استشاري حتى الآن، علماً أن هذا ما تنص عليه قرارات الجمعية العامة ٢٩٢/٥٧ و ٢٥١/٦١ و ٨٧/٦٢. وبالنظر إلى أن الولاية الأصلية المقترحة للمجلس مفيدة، أبدى الفريق تحفظات بشأن فكرة تغيير مهامه، ولا سيما بهدف تعزيز أفكار تتجاوز ما وافقت عليه الدول الأعضاء. وإن الفريق قلق تحديداً بشأن إقامة مبنى دائم في المرج الشمالي. فمن المهم إيجاد توازن بين الاستخدام الأمثل للموارد من جهة، والحفاظ على التكامل المعماري للمجمَّع من جهة أخرى، مثلما سبق لوفود أخرى أن أشارت.

٦٦ - وذكَّر أخيراً بأن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن المراجعة الشاملة للمخطط العام لتجديد مباني

المقر (A/63/266) يقدم حالة توصياته إلى إدارة الشؤون الإدارية. بيد أن الفريق أبدى قلقاً لعدم توفر سجل عام مستوفى لدى إدارة الشؤون الإدارية عن الأعمال الفنية التي تلقتها المنظمة على شكل هدايا من الدول الأعضاء. ونظراً إلى أن الوقت ما زال سانحاً لرصد نقل الأعمال الفنية والهدايا الأخرى في المرحلة الراهنة من المخطط العام لتجديد مباني المقر، حث الأمين العام على اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض.

٦٧ - **السيد راشكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده ما زال يؤيد مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر ويقدِّر جهود مكتب المخطط العام ومديره التنفيذي لوضع هذا المشروع على المسار الصحيح. وأعرب عن اتفاق وفد بلده مع اللجنة الاستشارية على وجوب أن تتوفر للدول الأعضاء، في أقرب وقت ممكن، الكلفة التقديرية الشاملة المنقحة مع مراعاة التغيرات الناجمة عن اعتماد الاستراتيجية المعجَّلة وعملية هندسة القيمة. كما حث المكتب على بذل كل الجهود الممكنة لتفادي مزيد من التأخير في الجدول الزمني لنقل الموظفين.

٦٨ - وأضاف قائلا إنه لم تدرَج جميع التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر في الميزانية المعتمدة. وفي حين أن بعض التكاليف المدرجة رُبطت عن حق بالمشروع، فثمة تكاليف أخرى يمكن الاعتراض عليها. وعلى سبيل المثال، فإن مرفق البث الجديد المقترح، الذي يمثل ٣٣,٨ مليون دولار من أصل مبلغ صافيه ١٧٦,٥ مليون دولار، طُلب إدراجه ضمن التكاليف المرتبطة، يشكل تكاليف رأسمالية ينبغي تناولها بشكل منفصل عن المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأضاف أن وفد بلده يؤيد اللجنة الاستشارية بشأن وجوب الحدّ من النفقات المرتبطة بالنقل المؤقت عن طريق استخدام الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن وتجنب الازدواجية. ويضم صوته أيضاً إلى اللجنة الاستشارية لحث الأمين العام كي يقدم إلى الدول الأعضاء حلا عمليا يكفل ألا يترتب على ترحيل البيانات تأخير في المشروع. وإن وفد بلده متفق أيضا على أنه ليس بالإمكان في مرحلة البناء التي بدأت للتو معرفة ما إذا كان يسع في الواقع استيعاب التكاليف المرتبطة ضمن الميزانية المعتمدة للمشروع، على نحو ما حثت عليه الجمعية العامة.

٦٩ - وقال إن الأمين العام طلب الموافقة على تعليق البنود ٣-٢ (د) و ٥-٣ و ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، واستخدام ما قد يبلغ ٤٠٠ ٢٧٢ ٣٠ دولار من الأموال الفائضة من ميزانية البرامج المعتمدة بغية تغطية التكاليف المرتبطة؛ بيد أن هذه الأموال سبق أن حُددت للإعادة إلى الدول الأعضاء. وفي حين أن وفد بلده يؤيد وجوب معالجة مسألة التكاليف المرتبطة، فإنه يعتبر أن بالإمكان إيجاد حلول أخرى. وقد دعت الجمعية العامة الأمين العام، في قرارها ٨٧/٦٢، إلى بذل كل جهد ممكن لاستيعاب التكاليف المرتبطة ضمن الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وعلى الرغم من الحاجة التي قد تنشأ، في مرحلة معينة، للحصول على أموال إضافية، فإن المخطط العام لتجديد مباني المقر لديه ما يكفي من الأموال لتغطية التكاليف المرتبطة لفترة السنتين الحالية. ويجدر بالدول الأعضاء النظر في إقرار أموال إضافية للتكاليف المرتبطة كجزء من ميزانية مقبلة لفترة سنتين، علماً أنه لا حاجة للقيام بذلك في الوقت الحاضر. وأضاف أن وفد بلده قلق من أن ينشأ عن ذلك سابقة في استخدام أموال الميزانية العادية التي تعاد عادة إلى الدول الأعضاء.

٧٠ - **السيد لوي هوي شيان** (سنغافورة): قال إن النجاح في إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر في إطار الاستراتيجية الرابعة المعجَّلة يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين جميع إدارات ومكاتب الأمانة العامة ذات الصلة، فضلاً عن التقيد الصارم بالجدول الزمني للانتقال. وأضاف أن وفد بلده يقدِّر

جلسات الإحاطة المتكررة بمبادرة من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، ويشجع الأمانة العامة بقوة على إبقاء الدول الأعضاء على اطّلاع بشأن تقدم المشروع.

٧١ - وأقر بأن المخطط العام لتجديد مباني المقر، بطبيعته المعقدة ونطاقه الواسع المدى، قد تترتب عليه تكاليف مرتبطة إضافية لم تكن متوقعة عند الموافقة على الميزانية التي بلغت قيمتها ٨٧٦,٧ ١ مليون دولار في عام ٢٠٠٦، ولكن وفد بلده يتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة التمييز بين التحسينات الرأسمالية المستمرة والتكاليف المرتبطة مباشرة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبناء عليه، فإن الفشل في توفير تمويل فوري للعناصر الأساسية قد يؤدي في النهاية إلى تكلفة أكبر بالنسبة للدول الأعضاء على الأمد الطويل. وأضاف أن وفد بلده سيسعى للحصول على إيضاحات إضافية بشأن التكاليف المرتبطة خلال المشاورات غير الرسمية.

٧٢ - وقال إن الجمعية العامة قررت، في قرارها ٨/٦٣، تنفيذ حظر تام على التدخين في مقر الأمم المتحدة. وسعياً لحماية حقوق غير المدخنين، يجب أن تستكشف الأمانة العامة إمكانية بناء أماكن معزولة للتدخين ضمن مجمَّع المقر بعد تجديده.

٧٣ - **السيد موكاي** (اليابان): قال إنه يرحب بالتقدم المحرز في بناء مبنى المؤتمرات في المرج الشمالي. وبعد التنويه بأنه يدرك مشقة نقل موظفي الأمانة العامة بأسرها إلى الأماكن المؤقتة البديلة للمكاتب، لكنه يشاطر اللجنة الاستشارية الرأي بأن جميع الخطوات الضرورية يجب أن تتخذ لتفادي أي تأخيرات جديدة في الجداول الزمنية لتجهيز الأمكنة ونقل الموظفين.

٧٤ - ولاحظ أن تجاوز التكاليف المتوقعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر بلغ ١٩٠ مليون دولار في آذار/مارس ٢٠٠٩، وأن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر يرمي إلى تحقيق ١٠٠ مليون دولار إضافية من الوفورات من خلال مواصلة جهود هندسة القيمة، ومع ذلك حث الأمين العام على مواصلة استخدام هندسة القيمة كأداة لاستعادة تجاوزات التكاليف المتوقعة. لكنه اتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة توضيح تعريف هندسة القيمة ووجوب بذل قصارى الجهود لتحقيق الاستفادة القصوى من الظروف المواتية السائدة في السوق.

٧٥ - وأضاف أنه على الرغم من ترحيب اليابان بمبادرات الاستدامة الرامية إلى ''تخضير الأمم المتحدة''، فإن هذه التدابير يجب أن تتواصل في إطار الموارد المتاحة. ولذا، طلب وفد بلده إلى الأمين العام تقديم تحليل للتكلفة مقابل العائد فيما يتعلق بجميع مبادرات الاستدامة الإضافية.

٧٦ - واسترسل قائلا إن الأمين العام قرر أن مبلغاً صافيه ١٨٥ مليون دولار تقريباً مطلوب للفترة التي تغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥، بما في ذلك حوالي ٣٨ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتعين على الدول الأعضاء مواصلة التدقيق في هذه التكاليف بهدف تحقيق مزيد من التخفيض والاستيعاب. وقال إن اليابان شددت على وجوب التمييز بين التكاليف المرتبطة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر والتكاليف التي يجب أن تموَّل من الميزانيات العادية للإدارات، وتعيد التأكيد على طلبها بأن يبذل الأمين العام كل جهده لاستيعاب التكاليف المرتبطة الحقيقية ضمن الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وفقاً للفقرة ٤٣ من قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢، ولا سيما في ضوء الأزمة المالية العالمية الراهنة والرصيد النقدي السليم للمخطط العام لتجديد مباني المقر. ولا ترتبط معدات البث التي طلبتها إدارة شؤون الإعلام مباشرة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وإنما بالتحسينات الرأسمالية المستمرة، فيجب بالتالي عدم اعتبارها كلفة مرتبطة. ويتعين استيعاب

التكاليف المرتبطة بالخبير الاستشاري لمرفق البث وأمناء المحفوظات السمعية البصرية ضمن الميزانية الراهنة للإدارات. وينبغي طلب إدراج تكاليف الاستثمار الطويلة الأجل في سياق دورة الميزانية العادية. وأخيراً، يجب استيعاب خدمات دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي طلبتها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ضمن الميزانيات القائمة.

٧٧ - وأضاف أن التخلص من الأثاث في الوقت الحاضر سابق لأوانه ومضر بالبيئة؛ ولذا، يجب استخدام الأثاث الموجود في المرافق والأماكن المؤقتة البديلة للمكاتب.

٧٨ - وقال إنه، فيما يخص المساعدة المؤقتة، يمكن أن يضطلع الموظفون الحاليون في مكتب المخطط العام ومكتب خدمات الدعم المركزية ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمهام المتعلقة بالمخطط العام ومكتب خدمات الدعم المركزية.

٧٩ - وأردف يقول إن معظم الاحتياجات من الموارد لإدارة شؤون السلامة والأمن ليست مبرَّرة. وتتساءل اليابان عما إذا كان يمكن نقل الوظائف القائمة والمعدات الموجودة إلى مواقع خارج المقر، نظراً إلى أن الاحتياجات الأمنية لمباني المؤتمرات في المقر يرجَّح أن تكون محدودة خلال أعمال التجديد. وطُلب إلى الأمين العام تقديم خطة صادرة عن إدارة شؤون السلامة والأمن لنقل الموظفين والمعدات، في أثناء الجزء الثاني من الدورة الثالثة والستين المستأنفة للجمعية العامة، أو في أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين، مما سيتيح تقييم الطلبات الإضافية المتعلقة بالأمن والسلامة.

٨٠ - وقال إن اليابان ليست في وضع يسمح لها بالموافقة على المستوى الإجمالي للتكاليف المرتبطة؛ وعلاوة على ذلك، يجب استيعاب التكاليف المرتبطة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر أو الميزانية العادية. وأضاف أن وفد بلده لا يؤيد اقتراح تعليق البنود ٣-٢ (د) و ٥-٣ و ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. فعلى الأمانة العامة الامتثال للقوانين والقواعد السارية التي تنص على أن يعاد الرصيد المتبقي من أي اعتمادات مستبقاة إلى الدول الأعضاء. وأخيراً، أشار إلى أن وفد بلده لا يرى مبرراً للإحاطة بالتقديرات الأولية لفترة السنتين المقبلة. ويجب تقديم الاحتياجات لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ ضمن الميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين لفترتي السنتين المذكورتين.

٨١ - **السيدة يو هونغ** (الصين): أشارت إلى ضخامة ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر وفترة تنفيذه الطويلة وتكوينه المعقد، وقالت إنه ينبغي التقيد بالميزانية والجدول الزمني اللذين اعتمدهما الجمعية العامة للمشروع لتلافي أي تأخير قد يؤدي إلى تجاوز حد الإنفاق. وفي هذا الصدد، ذكرت أنه ينبغي للجنة ألا تنسى خطر أن تؤدي حالات التأخير في أعمال التشييد إلى رفع التكاليف حسب ما أكده مجلس مراجعي الحسابات في تقريره، وأنه ينبغي أن تقوم الأمانة العامة بتقديم التقارير في وقتها المحدد عن وضع المشروع وأن تضطلع بإدارة وضبط أعمال التشييد على نحو دؤوب من أجل الإبقاء على الإنفاق في المستويات المعتمدة.

٨٢ - وأشارت إلى أن عملية هندسة القيمة التي باشرتها الأمانة العامة قد أفضت إلى إمكانية تحقيق وفورات بنحو ١٠٠ مليون دولار، وتحقيق خفض آخر في مستوى تجاوز التكلفة، وقالت إن وفد بلادها يشاطر اللجنة الاستشارية رأيها بأنه ينبغي تقديم مزيد من التوضيح لعملية هندسة القيمة. وأكدت أن هذه العملية لا ينبغي أن تقوض جودة التشييد. وأشارت أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٨٧/٦٢ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام تلافي الزيادات في الميزانية من خلال إدارة المشاريع على نحو سليم وبذل الجهود لاستيعاب التكاليف المرتبطة بذلك في حدود الميزانية

المعتمدة، وقالت إن وفد بلدها يأمل في أن يُطلَع على الخطوات التي اتُخذت لاستيعاب هذه التكاليف. وأضافت أنه في ضوء الأثر المحتمل للأزمة المالية العالمية الراهنة على تكاليف العمل والمواد، يتفق وفد بلدها مع ما ذهبت إليه اللجنة الاستشارية بأنه ما زال من السابق لأوانه الاستنتاج بأن احتمالات استيعاب هذه التكاليف تظل محدودة.

٨٣ - ومضت تقول إنه نظرا لأن الجمعية العامة طلبت في القرار ذاته إلى الأمين العام أن يعد تقارير عن الجهود والنتائج المتصلة بتزايد فرص الشراء لدى البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولعدم توفر أي معلومات مفصلة في هذا الصدد في التقرير المرحلي السنوي السادس عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، فإن وفد بلدها يرغب في الحصول على مزيد من المعلومات في هذا الشأن.

٨٤ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن للالتزام بالجدول الزمني للمخطط العام لتجديد مباني المقر أهمية قصوى لا سيما لتجنب أي زيادات أخرى في التكاليف التي تجاوزت فعلا الميزانية التي اعتمدتها الجمعية العامة في الأصل. ومضى يقول إن جهود الأمانة العامة للعودة بالنفقات إلى حدود الميزانية الأصلية من خلال هندسة القيمة جهود مواتية خصوصا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. وقال إن وفد بلده، مع ذلك، شعر بالدهشة إزاء المستوى الذي بلغته التكاليف المرتبطة، وأن الوفد سيتتبع حالة هذه التكاليف عن كثب. وأكد أنه سيمحّص أسبابها متخذا من التوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية منطلقا لذلك.

٨٥ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يحث على الإسراع في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، لا سيما توصيته الداعية إلى إنشاء مجلس استشاري للتصرف كهيئة رقابية إضافية للتعامل مع المعاملات المالية الكبيرة نوعا ما التي تنطوي عليها أعمال التشييد والتجهيز، وإشراك طائفة متنوعة من المتعاقدين من الباطن. وفي ضوء حجم مشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر وتفويض صلاحيات كبيرة إلى الشركة المكلفة بإدارة التشييد، من المهم اشتراط الامتثال التام بدقائق القواعد والإجراءات وقرارات الجمعية العامة فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالميزانية والمالية والإدارة والشراء.

٨٦ - وأضاف يقول إن وفد بلده يبدي اهتماما بمقترحات الأمانة العامة المتعلقة بالتبرعات مشيرا إلى أنه ينبغي أن تستند دوافع الأمانة العامة في تسخير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة، إلى معايير اختيار واضحة وتحليل التكاليف والفوائد بدل اعتماد منظور يحظى بالشعبية بيئيا فحسب. وأكد أن وفد بلده يود أيضا أن يحصل على المزيد من المعلومات بشأن الجهود المبذولة لخفض أثر التشييد على أنشطة ممثلي الدول الأعضاء ومسؤولي الأمانة العامة، خصوصا فيما يتعلق بحل مشكلات مواقف السيارات والتعامل مع مادة أسبستوس.

٨٧ - **السيد صفائي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يحمل نفس الشواغل التي أعرب عنها ممثل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بحالات التأخير في الجداول الزمنية لعمليات التجهيز والانتقال؛ وسياسات التبرع للمخطط العام لتجديد مباني المقر؛ ومواطن قصور شركة سكانسكا في منح العقود من الباطن للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وإلغاء ٣٥٠ موقفا من مواقف السيارات بما يتعارض مع رغبات الدول الأعضاء.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

(تابع) (A/63/34 و Corr.1 و 63/731)

٨٨ - **الرئيس:** لفت انتباه اللجنة إلى مقرر الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦١/٢٦٠ الذي يقضي بأن تنظر الجمعية في

آن واحد في التقرير وبرنامج العمل السنويين لوحدة التفتيش المشتركة في الجزء الأول من دورتها المستأنفة ودعا رئيس الوحدة إلى عرض تقريرها.

٨٩ - **السيد فونتين أورتيز** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قدم تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٨ وبرنامج عملها لعام ٢٠٠٩ (A/63/34 و Corr.1).

٩٠ - وقال إن أول مسألة تستدعي اهتمام اللجنة هي الإدارة القائمة على النتائج. وأكد أنه ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة، عملا بالمادة الخامسة من نظامها الأساسي، أن تتأكد من أن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات تجري على نحو يحقق أكبر قدر من الاقتصاد، ومن أن استخدام الموارد المتاحة للاضطلاع بهذه الأنشطة يتم على النحو الأمثل. وأوضح أن استعراضات دورية ومنتظمة لتنظيم تلك المنظمات وإدارتها تجري خمس مرات في السنة، وأن هذه الاستعراضات تشكل عنصرا مهما في عملية التخطيط التي تقوم بها الوحدة على المدى الطويل والمدى المتوسط. وتابع يقول إن المادة ٥ تنص أيضا على أن يقوم المفتشون بتقديم رأي مستقل من خلال عمليات التفتيش والتقييم الرامية إلى تحسين الإدارة وأساليب العمل وتحقيق أكبر قدر من التنسيق بين المنظمات. وأكد أن الجمعية العامة، في هذا السياق، طلبت في قراريها ٦٢/٢٢٦ و ٦٢/٢٤٦ إلى الوحدة التركيز على المسائل المطروحة على نطاق المنظومة التي تحظى باهتمام المنظمات المشاركة وتعنيها، وإسداء المشورة بشأن السبل الكفيلة بضمان استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة وفعالية لتنفيذ الولايات المنوطة بتلك المنظمات. وقال إن الوحدة تبعا لذلك تقترح زيادة عدد الاستعراضات على نطاق المنظومة إلى ثمانية في السنة.

٩١ - وتابع قائلا إن النظام الأساسي للوحدة ينص على أن يُستعان بثلاث وثائق رئيسية كوسائل لتحقيق الإدارة القائمة على النتائج وهي: برنامج العمل والتقرير السنوي والميزانية. وذكر أن الوحدة قدمت برنامج عملها وتقريرها السنوي مباشرة إلى الجمعية العامة. ورغم إدماج ميزانية الوحدة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، فإنه اتُبع إجراء مستقل، للنظر في ميزانية الوحدة، لأن الوحدة تتقاسم نفقاتها مع المنظمات المشاركة. وأوضح أنه رغم تقديم الأمانة العامة لبرنامج عملها وميزانيتها المتصلة به في وثيقة واحدة، فإن النتائج المتوقعة والمؤشرات ذات الصلة بذلك بالنسبة للوحدة مندرجة في برنامج عملها مع تحديد الاحتياجات من الموارد في الميزانية المقترحة. وذكر أن طرح مبدأ الإدارة القائمة على النتائج في الوحدة ينبغي، تبعا لذلك، أن يُعامل على أنه حالة خاصة. ولتحسين الخدمات التي تقدمها الوحدة لأصحاب المصلحة المرتبطين بها والحفاظ على الاتساق مع توصياتها المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج، ينبغي أن تكون الوحدة رائدة في العمل بالإطار المرجعي للإدارة القائمة على النتائج وذلك لتطبيقه على أنشطتها.

٩٢ - وأكد أنه من أجل تنفيذ استراتيجية الوحدة المقترحة على المديين الطويل والمتوسط، ستكون الوحدة بحاجة إلى موارد بشرية ومالية تفي بهذا الغرض. ولأن الأمم المتحدة ترصد موارد الميزانية مرة كل سنتين، فإن الوحدة تفترض أن يتوافر ما يلزمها من الموارد في الوقت الملائم. وإنه ينبغي، بوجه خاص، أن تتناسب أي مقررات تتعلق بالميزنة، مع مقررات برنامجية محددة.

٩٣ - وأكد أن فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم قد اقترح إنشاء وحدة جديدة للتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن وحدة التفتيش المشتركة، مع ذلك، تعتقد أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى ازدواجية لا داعي لها؛ وأن الوحدة تتوفر على الولاية والاستقلالية والتجربة بما يكفل تلبية الاحتياجات على نطاق المنظومة، وأنه لا تنقصها إلا الموارد الكافية لفعل ذلك. وأوضح أن الوحدة، بناء على

ذلك، تطلب زيادة موارد ميزانيتها البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بقدر ما يكفي لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها التقييمية على نطاق المنظومة بتكلفة أقل من التي يتوقعها فريق التقييم.

٩٤ - وتابع قائلا إن المسألة الثانية التي تستوجب النظر تعيين الأمين التنفيذي للوحدة. فالوظيفة ما زالت شاغرة بالرغم من الإعلان عنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، قدمت الوحدة إلى الأمين العام تقييما مقارَنا تفصيليا للمرشحين الستة الذين أدرجوا في قائمة التصفية، وأشفعته بتوصياتها بتعيين أكثر المرشحين أهلية وأكثرهم خبرة. وتابع يقول إن الوحدة، بفعلها ذلك، قد اتبعت الإجراءات النظامية بحذافيرها تمشيا مع المادة ١٩ من نظامها الأساسي، التي يقوم الأمين العام بموجبها بتعيين الأمين التنفيذي بعد التشاور مع الوحدة ومع لجنة التنسيق الإدارية، التي أصبحت تُعرف الآن باسم مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وذكر أن الأمين العام مسؤول عن كفالة أن تجري العملية بشفافية ونزاهة كاملتين.

٩٥ - وقال إن الوحدة أجرت عملية التعيين بما يتماشى تماما مع الأمر الإداري ST/AI/2006/3 الذي يسري على الوحدة مع إجراء ما يلزم من تعديل. وذكر أن هذه الوثيقة نصت بما لا لُبس فيه في الفقرة ٢-٣ من البند ٢ على أن رئيس الإدارة/المكتب يتخذ قرارات اختيار الموظفين إذا كانت هيئة الاستعراض المركزية مقتنعة بأن معايير التقييم قد روعيت على الوجه الصحيح وأن الإجراءات السارية قد اتُبعت. وأوضح أن الوثيقة تنص أيضا على أنه في حال الموافقة على قائمة المرشحين المؤهلين، يجوز لرئيس الإدارة/المكتب اختيار أي واحد منهم لشغل الوظيفة الشاغرة المُعلن عنها مع مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة ٩-٢ من البند ٩. وذكر أن الوحدة وافت فريق الاستعراض الرفيع المستوى بقائمة أسماء المرشحين وأجابت عن كل أسئلة الفريق، وملاحظاته، وطلباته للتوضيح. وأفاد أن الفريق لم يطعن في منهجية الوحدة ومعاييرها التقييمية ولا في التقييم المقارن الموضوعي الذي أجرته الوحدة وفقا لما نصت عليه الفقرة ٩-٢.

٩٦ - وقال إن الوحدة رغم ذلك، علمت فيما بعد من مذكرة داخلية أن الأمين العام قد عدّل مقتضيات الفقرتين ٢-٣ و ٩-١ المتعلقة باختيار الموظفين المُعيّنين في رتبة مد-٢، من أجل طلب ترشيح ثلاثة أشخاص على الأقل بمن فيهم مرشحة واحدة على الأقل. وأكد أن الوحدة تتساءل عن مدى توفر الإنصاف في تطبيق هذا الإجراء الجديد دونما مشاورة وبعد تقديم تقرير في هذا الشأن. وقال إن ما يدعو للتساؤل، بالإضافة إلى ذلك، هو ما إذا كان يجوز تغيير الإجراء المتعلق بمسألة جوهرية كهذه دون إطلاع الجمعية العامة والموظفين.

٩٧ - واستطرد يقول إن فريق الاستعراض الرفيع المستوى خالف الإجراءات الثابتة، باتخاذه قرارا بإعادة إجراء مقابلات مع المرشحين المدرجين في قائمة التصفية البالغ عددهم ستة أشخاص، وذلك لتقديم قائمة مختلفة إلى الأمين العام تستند إلى قوة انطباع أفراد الفريق أنفسهم بعد ''رؤية'' المرشحين. وذكر أن الفريق لا يفوق الوحدة في الصلاحيات أو الكفاءة حتى يقرر أن أيا من المرشحين أكثر كفاءة على الاضطلاع بالوظيفة.

٩٨ - وأضاف قائلا إن الوحدة تأسف عميق الأسف لعدم إقدام الأمين العام، بوصفه المسؤول الإداري الأول عن الأمم المتحدة، حتى الآن على اتخاذ أي إجراء لتصحيح الوضع. وأضاف أن المادة ١٧ من النظام الأساسي للوحدة تنص على أن يقدم الأمين العام ما قد تحتاج إليه الوحدة من المكاتب والتسهيلات وما يلزمها من الدعم الإداري. وقال أيضا إن

الدول الأعضاء، فضلا عن ذلك، أقرت بأهمية استقلالية آلية الرقابة. وذكر أن قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء، على سبيل المثال، ينص على ضرورة أن يمارس مكتب خدمات الرقابة الداخلية استقلاله التنفيذي. وقال إن الوحدة، في مذكرتها المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ عن تعزيز آليات الإشراف الخارجية (A/51/674)، قد توسعت في مناقشة هذه المسألة وأعربت عن اعتقادها بأن ثمة حاجة لإرساء استقلالية تنفيذية مماثلة في جميع آليات الإشراف. وأكد أن موقف الأمين العام قد يكون له أثر سلبي على استقلالية هيئات الرقابة وهيئات الخبراء. وتابع يقول إن الوحدة تحث الجمعية العامة بقوة على أن تُفصح عن رأيها في هذه المسألة وتحثها بخاصة على أن تطلب إلى الأمين العام الامتثال إلى أحكام النظام الأساسي للوحدة.

٩٩ - وذكر أن اللجنة الاستشارية أوصت، بعد صدور برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠٠٩، بأنه ينبغي للأمين العام أن يستعرض الترتيبات الإدارية لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأن يعكس نتائج ذلك في تقريره عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وإن الجمعية العامة نصت على ذلك الطلب في قراريها ٢٤٦/٦٢ و ٢٦٥/٦٢. وإن الوحدة، تلافيا لأي ازدواجية، قررت تبعا لذلك، حذف البند المعني من برنامج عملها وأصدرت تصويبا في هذا السياق (A/63/34/Corr.1).

١٠٠ - وقال إن الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٢ تشجع الوحدة على إبلاغها بأي صعوبة أو تأخير قد يعترضانها في الحصول على التأشيرات اللازمة لسفر المفتشين وأعضاء أمانتها في مهام رسمية. وأضاف أن حادثا من هذا القبيل لم يُذكر في التقرير لأن التأخير في تلك الحالة لم يؤثر مباشرة على قدرة المفتش المعني على مزاولة مهامه. وقال إن الوحدة، مع ذلك، اعترضتها فيما بعد صعوبة أخرى تمثلت في تعذر حصول الموظفة المسؤولة في الوحدة على تأشيرة السفر حتى الآن رغم تقديم طلب بشأنها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وإن التأخير منعها من السفر إلى نيويورك في مهمة رسمية في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ حسب ما خُطط لها. وقال إنها لم تتمكن من حضور عرض الوحدة لتقريرها السنوي وبرنامج عملها.

١٠١ - **السيد أمين** (مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق): عرض مذكرة الأمين العام بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٨ (A/63/731)، فقال إن المذكرة تم إعدادها عملا بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٢ التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام، أن يُعجّل بتنفيذ القرار، بسبل منها تزويد وحدة التفتيش المشتركة بالدعم. ومن ثم كان مجلس الرؤساء التنفيذيين مهيئا لدعم الوحدة في وظيفتها الحيوية.

١٠٢ - وأضاف يقول إن برنامج عمل الوحدة اشتمل بصورة متزايدة على قضايا تؤثر على المنظومة بأسرها، وكانت النتيجة توثيق التعاون بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والوحدة، لا سيما في إعداد برنامج العمل للوحدة. وذكر أنه بالرغم من أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد أسهمت دائما في هذه العملية فقد ساعدت الإجراءات الأكثر شمولا التي قادها مجلس الرؤساء التنفيذيين في العام السابق على تحديد مواضيع قد تنظر الوحدة في إضافتها إلى برنامج عملها. وأوضح أنه أثناء عام ٢٠٠٨، عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين عن كثب على تحضير العديد من التقارير، سواء كخبير استشاري في هذا الموضوع أو بقصد تيسير الحصول على المساهمات التي تقدمها سائر المنظمات الأخرى. وقد ساعد هذا التعاون على تعظيم قيمة الوحدة.

١٠٣ - واستطرد قائلا إن مجلس الرؤساء التنفيذيين سعى إلى التعجيل بإعداد تقارير المجلس التي تصاحب التقارير التي

تصدرها الوحدة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأشار إلى أن النظام الأساسي للوحدة يقتضي من مجلس الرؤساء التنفيذيين إكمال هذه التقارير في غضون ستة أشهر. وفي الماضي أدت الحاجة إلى إجراء مشاورات موسعة إلى استحالة الوفاء بهذا الموعد أحيانا. وقال إن مجلس الرؤساء التنفيذيين اتخذ خطوات لكفالة تلقيه تقارير الوحدة بعد فترة وجيزة من إصدارها، وحث المنظمات على تقديم تعليقاتها في وقت أنسب. وذكر أن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، دعت المنظمات إلى كفالة تدفق المعلومات بين المنظمات وتنسيق ما يتخذ من إجراءات بشأن توصيات الوحدة وبرنامج عملها. وقال إن هذه الأعمال أدت، بالإضافة إلى زيادة الاتصالات غير الرسمية، إلى تحسين ملحوظ في التعاون بين الوحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين.

١٠٤ - **السيد كيسوب** (مكتب إدارة الموارد البشرية): أشار إلى أنه فيما يتعلق بتعيين الأمين التنفيذي، فإن الأمين العام بصفته مسؤول الأمم المتحدة الإداري الأول، يقوم بتعيين موظفي الأمم المتحدة وفقا للمادة ١٠١ من الميثاق ووفقا للأنظمة التي تضعها الجمعية العامة.

١٠٥ - وأضاف أن الجمعية العامة قد أنشأت الوحدة بقرارها ١٩٢/٣١ كجهاز فرعي دائم واعتمدت نظامها الأساسي. وقد تضمنت المادة ١٩ من النظام الأساسي مضمون المادة ١٠١ من الميثاق، وهي تنظم تعيين الأمين التنفيذي للوحدة. ومن ثم فإن الوحدة ومفتشيها يحظون بالاستقلال التنفيذي. وهم لا يخضعون للنظامين الإداري والأساسي لموظفي منظمة الأمم المتحدة ولا لأي توجيهات إدارية من الأمين العام.

١٠٦ - واستدرك قائلا إنه حسب ما تقضي به المادة ١٩ من النظام الأساسي، يعتبر الأمين التنفيذي موظفا في الأمانة العامة. وبالتالي ينبغي أن يُتبع في تعيينه القواعد الأخرى الواجبة التطبيق في ما يتعلق بتعيينات كبار الموظفين، بما في ذلك استعراض ''فريق الاستعراض الرفيع المستوى'' وتوصيته، في الأمور التي لم يجر فيها تفويض السلطة من الأمين العام. وأشار إلى أنه ثمة التزام بكفالة استيفاء تعيين الأمين التنفيذي للمعايير المنصوص عليها في الميثاق، وفقا للنظام الذي تضعه الجمعية العامة، بما يتماشى مع النظام الأساسي للوحدة. وأوضح أن العملية الاستشارية المنصوص عليها في المادة ١٩ من النظام الأساسي لم تلغ التزام الأمين العام باتخاذ القرار النهائي بشأن التعيين.

١٠٧ - وواصل كلامه قائلا إنه وفقا للإجراءات المتبعة، قدمت الوحدة توصيتها بشأن شغل هذا المنصب إلى فريق الاستعراض الرفيع المستوى. ويؤدي الفريق منذ وقت طويل دورا جوهريا في إسداء المشورة إلى الأمين العام بشأن المرشحين لشغل منصب الأمين التنفيذي. وأوضح أن الوحدة قدمت اسما واحدا، بينما تقضي سياسة الأمين العام بضرورة التوصية بألا يقل عدد المرشحين لأي تعيين برتبة مد-٢ عن ثلاثة مرشحين من بينهم مرشحة مؤهلة واحدة على الأقل. ولذلك فقد قرر فريق الاستعراض الرفيع المستوى جمع المزيد من المعلومات عن المرشحين الآخرين الذين وضعتهم الوحدة في قائمة التصفية. وعلى أساس التقييم المستقل لفريق الاستعراض الرفيع المستوى، أوصى الفريق بثلاثة مرشحين، وتضمنت توصيته أيضا الشخص الذي سمته الوحدة. وقد نظر فريق الاستعراض الرفيع المستوى بعناية في توصية الوحدة، ودأب على الاتصال بالوحدة على نحو منتظم طوال هذه العملية، بالامتثال التام للميثاق والنظام الأساسي وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية والتوزيع الجغرافي.

١٠٨ - **السيد عبد المنان** (السودان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعرب عن تقدير المجموعة البالغ لعمل وحدة التفتيش المشتركة بوصفها هيئة الرقابة الخارجية

المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الوحدة قد أعطت الأولوية عن حق لمسائل الإدارة والكفاءة، وأن منظوراتها الاستراتيجية الطويلة الأجل لها قيمتها. وينبغي للجنة أن تستمر في الاستفادة من هذا العمل. وأثناء عام ٢٠٠٨، قامت الوحدة بإصدار ١١٩ توصية جوهرية عملية التوجه، من شأن تطبيقها حدوث تحسنات ملموسة. ولذلك تعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن تقديرها للخطوات التي تتخذها الوحدة لتعزيز نظام المتابعة، وتحث جميع المنظمات المشاركة على توفير المعلومات بشأن تنفيذها لهذه التوصيات.

١٠٩ - وأضاف إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب بالتزام الوحدة بالإصلاح الداخلي، وبجهودها الرامية إلى إجراء تقييم ذاتي، وبقرارها للتحرك نحو نهج في الإدارة يقوم على أساس النتائج، وبالتدابير المتخذة لتحسين التعاون بين المنظمات المشاركة وسائر هيئات الرقابة والتنسيق، وبخاصة مجلس الرؤساء التنفيذيين، وباعتماد مبادئ وإجراءات في التحقيقات. وأشار إلى أن هذه الأفعال جميعا تعكس تصميم الوحدة على تشجيع الاتساق وفعالية التكلفة. ولدى المجموعة رؤية إيجابية إزاء وصف الوحدة للموارد التي ستحتاجها في فترة السنتين المقبلة.

١١٠ - واستدرك قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين يساورها القلق بشأن الظروف المحيطة بتعيين الأمين التنفيذي للوحدة. فقد كان من الضروري تسوية المسألة في الوقت المناسب وفقا للنظام الأساسي للوحدة ولما يتصل بالموضوع من أوامر إدارية وقرارات للجمعية العامة. وكان ينبغي لجميع الأطراف التحلي بروح قوية من التعاون البناء، انطلاقا من الممارسة القائمة منذ إنشاء الوحدة. ولهذا تطلب المجموعة عرض إيضاحات لهذه المسألة في مشاورات غير رسمية، وتحث جميع الأطراف على إيجاد حل فورا. وأخيرا، ترحب المجموعة ببرنامج العمل، وتتطلع إلى إقرار الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وتؤكد من جديد على دعمها للوحدة التي لا تزال ولايتها تتسم بالأهمية.

١١١ - **السيد ياماداا** (اليابان): قال إن وفد بلده يرحب بعمل الوحدة. وينبغي للوحدة ممارسة وظائفها وسلطاتها ومسؤولياتها بالكامل وفقا لنظامها الأساسي وللولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة. وينبغي لها تقديم توصيات لمساعدة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة على تحسين الإدارة والتنسيق والكفاءة والفعالية.

١١٢ - ورحب بجهود الوحدة لتبسيط أساليب عملها وإدارتها للموارد البشرية. وقال إنه ينبغي أن تكون هذه الجهود مستمرة، ولكن برنامج العمل لم يعرض لهذه المسألة. وإنه يأمل في أن يستمع إلى آراء رئيس الوحدة بشأن الإجراءات المتخذة تحقيقا لهذه الغاية.

١١٣ - وقال إن وفده يلاحظ أنه في أثناء مناقشة موضوع الإدارة على أساس النتائج، أشارت وحدة التفتيش المشتركة إلى اقتراح لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بإيجاد وحدة تقييم للمنظومة بأسرها. إلا أن التقرير لم يتطرق بشكل كامل إلى إيضاح أو تقييم سياق اقتراح فريق التقييم أو محتواه. وأعرب عن أمله في تقديم المزيد من التفاصيل في مشاورات غير رسمية.

١١٤ - وأردف يقول إن الوحدة طرحت أيضا إطارا استراتيجيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ كسبيل لتنفيذ إطار مرجعي لنهج الإدارة على أساس النتائج. واقترح الإطار الاستراتيجي إجراء استعراض منهجي لتنظيم كل منظمة مشاركة وإدارتها. وقال إنه أعرب في أثناء المشاورات غير الرسمية، عن أمله في سماع كيف تتوخى الوحدة تعزيز كفاءتها وفاعليتها في مواجهة هذه الزيادة في حجم العمل.

١١٥ - ومضى يقول إنه ينبغي أن تسوى مسألة تعيين الأمين التنفيذي عبر مناقشات بين الأمين العام والوحدة.

وأعرب عن أمله في أن يعمل كلا الطرفين على تسوية هذه المسألة في الوقت المناسب وفقا للنظام الأساسي للوحدة، الذي ينص بوضوح على أن أمانة الوحدة ينبغي أن تتضمن موظفين من الأمم المتحدة، وأن الاستقلال الإداري للوحدة يختلف عن استقلالها التنفيذي.

١١٦ - **السيد سبيرين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرحب بالجهود الناجحة لوحدة التفتيش المشتركة لزيادة الكفاءة والفعالية من خلال إعادة هيكلة عملياتها حول نهج عنقودي على أساس الموضوع لأغراض التقييم والتفتيش والتحقيق ودعم البرامج. وقال إن وفد بلده يرحب بمواصلة تطوير النظام لرصد الطريقة التي تنفذ بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة توصيات الوحدة، وأعرب في ضوء قدرة التحقيق الجاري إنشاؤها، عن رغبته في الحصول على معلومات أكثر تفصيلا بشأن المبادئ والسياسات ذات الصلة التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٨.

١١٧ - وأعرب عن رضاه عن العمل الذي تم أداؤه في عام ٢٠٠٨، وقال إن وفد بلده يتوقع أن تتخذ الوحدة خطوات نشطة، بل وحازمة، للكشف عن مواطن الضعف في إدارة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن ارتياح وفد بلده لأن وحدة التفتيش المشتركة لم تواجه أية مشاكل في الحصول على تأشيرات السفر للموظفين العاملين في أمانتها أو لمفتشيها خلال العام الماضي.

١١٨ - **السيد راشكو** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بالرغم من ارتفاع معدل دوران العاملين في الوحدة، فإن الناتج أثناء عام ٢٠٠٨ كان كبيرا، مما أدى إلى إعداد ١١٩ توصية لتحسين الكفاءة والفعالية. وقد عملت الوحدة على تعزيز نظام المتابعة لديها وتضمين المزيد من المعلومات بشأن حالة توصياتها في تقاريرها السنوية. وأعرب عن قلقه بشأن عدم تقديم بعض الهيئات لمعلومات عن حالة التوصيات حتى الآن، وأنه في حالة بعض المؤسسات لا يزال معدل التنفيذ منخفضا. وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية العامة من الوحدة دراسة إمكانية تطبيق نظام يعمل عن طريق الإنترنت لرصد حالة التوصيات وتلقي معلومات مستكملة من فرادى المنظمات. وأعرب عن خيبة أمل بلده لأن التقرير السنوي للجنة لم يستجب مباشرة لهذا الطلب. وأعرب عن أمله في أن يصدر رئيس الوحدة مزيدا من التعليقات بشأن هذه المسألة في مشاورات غير رسمية.

١١٩ - وقال إن حكومته ترحب بقرار الوحدة إنشاء نهج الإدارة على أساس النتائج، وبجهود الوحدة لتحسين التعاون مع المنظمات المشاركة وسائر هيئات الرقابة، بما فيها مجلس الرؤساء التنفيذيين، ووضع إطار استراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. وفيما يتعلق باستعراض تنظيم الاتحاد البريدي العالمي وإدارته (JIU/REP/2008/1)، أعرب عن تقدير وفد بلده للجهود التي تبذلها الوحدة من أجل الالتزام بمعيار مشترك للمساءلة والرقابة، وأعرب عن أمله في أن يقوم الاتحاد البريدي العالمي بتنفيذ التوصيات ذات الصلة دون إبطاء. وذكر أن تقرير الوحدة بشأن عمليات المشورة المؤسسية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/NOTE/2008/4) أشار إلى الافتقار إلى المساءلة في استخدام المشورة على نطاق المنظومة بأسرها. وأعرب عن قلق وفد بلده منذ فترة طويلة بشأن هذه المسألة، وعن أمله أن يعزز التقرير نظم رصد أعمال الخبراء الاستشاريين وتقييم هذه الأعمال. وينبغي لكافة المنظمات أن تبذل جهودا منسقة لتعزيز الضوابط بشأن منح عقود الخبرة الاستشارية. وأعرب عن امتنان وفد بلده لمتابعة استعراض الوحدة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (JIU/ML/2008/1) في العديد من المجالات موضع الاهتمام، وأعرب عن أمله في أن تقوم الوحدة عند الاقتضاء بتطبيق نفس هذا النهج الاستباقي بالنسبة للمنظمات الأخرى.

١٢٠ - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء التقارير المتعلقة باختيار الأمين التنفيذي للوحدة. وبالرغم من عدم اطلاع الوفد عن كثب على الإجراءات المعمول بها وسوابق التعيينات، فقد فهم أن الأمين العام يقوم عادة بتعيين الفرد الذي توصي به الوحدة بعد التشاور معه ومع مجلس الرؤساء التنفيذيين. ويمثل ذلك مصدرا للقلق بشأن ما إذا كان إجراء انتقاء الموظفين من الرتبة مد-٢ قد تغير وجرى تطبيقه لاحقا على عملية توظيف كانت قد بدأت. وقال إن الوحدة هي هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة تخدم منظومة الأمم المتحدة بأسرها، لا الأمانة العامة فحسب. وإذا كانت الظروف كما فهمها، فإن هذا التصرف يهدد بتقويض الاستقلال التنفيذي للوحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.